

مساهمة النظام المحاسبي المالي في فعالية الأداء المالي

دراسة حالة وحدة مطاحن الحضنة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر علوم تجارية

تخصص : محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذ :

إعداد الطالب :

د- قاسمي السعيد

- بوصبع عباس

تاريخ المناقشة : 2015/06/02

أمام لجنة المناقشة

1- الدكتور بالعجوز الحسين

2- الأستاذ عريوة محاد

السنة الجامعية 2014-2015



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلى من تصفو النفس بقربها، إلى من ترتاح العين لرؤيتها، إلى من تطرب الأذن
لسماع أنغام كلماتها، إلى من ضحت لأجلنا، إلى من صبرت حتى نالت، إلى من
تعبت لتعبنا، وفرحت لفرحنا، إلى ملهمتي، وعز كياني، وافتخاري الوحيد

أمي الحبيبة

إلى من أيتمني القدر إياه، إلى الذي طالما حلمت سماع صوته، إلى من أحن إلى
وجوده، إلى من ناشدته و أنا صغيرة، ومن شكل بعده كل اهتماماتي و انشغالاتي،

إلى من تمنيته الساعة بقربي

أبي رحمه الله

إلى كل الأهل و الأقارب من قريب و بعيد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ونهتدي به ، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل

فلن تجد له وليا مرشدا

قبل كل شيء نحمد الله ونشكره سبحانه عز وجل ونقول :

{ اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى }

واعترافا بالجميل لا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الذي

أشرف على هذا العمل ولم يبخل علينا بالإرشادات والنصائح : من أجل إتمامه والذي

أعطانا

من وقته وجهده ونصائحه القيمة :

الأستاذ : قاسمي السعيد

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد المساعدة من بعيد أو قريب .

ملخص :

إن الأداء المالي يعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات ،حيث إن الأداء الجيد لهذه الأخيرة شرط أساسي يضمن البقاء والاستمرار لفترة أطول في ظل أهداف و أبعاد إستراتيجية واضحة ويعتبر الأداء المالي بذلك أداة الحكم على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق أهدافها بفعالية .

وتعالج هذه المذكرة مساهمة النظام المحاسبي المال في فعالية الأداء المالي ،حيث إن الدخول هذا النظام حيز التطبيق أعطى إضافات مست العديد من الجوانب الخاصة بالمؤسسات ، كما يعمل النظام المحاسبي المالي كذلك على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية ومتطلبات المعايير المحاسبية.

الكلمات المفتاحية :

نظام محاسبي المالي،أداء المالي ،قوائم مالية،مؤشرات الأداء المالي،نسب مالية، تحليل مالي

Abstract

The financial performance is the basic foundation upon which the institutions, where the good performance of the latter is a prerequisite to ensure its survival and continue for a longer period in the light of the objectives and the dimensions of a clear strategy for that ,the financial performance considered as a tool to judge the efficiency of enterprises and at the level of activities and the achievement of its objectives effectively.

This dissertation dealing with the impact of the application of financial accounting system on the financial performance of the economic institution, applied financial accounting system gave Extras

application touched many aspects of economic institutions, as well as the accountins system acts to achieve compatibility between the accounting practices and the requirements of international accounting standards.

Key words:

Financial accounting system, financial performance, financial statements, financial performance indicators, financial ratios, financial analysis.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	الشكر
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الجداول
أ	مقدمة
	الفصل الأول : النظام المحاسبي المالي الجزائري
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري
03	المطلب الأول: تعاريف و أهمية النظام المحاسبي المالي
05	المطلب الثاني: أهداف و مزايا و أسباب الانتقال للنظام المحاسبي المالي
09	المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني
16	المطلب الرابع: نقاط الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي و المرجع المحاسبي الدولي
18	المبحث الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي و خصائصه
18	المطلب الأول: الإطار التصوري، معايير المحاسبة و تنظيم المحاسبة
25	المطلب الثاني: الحسابات المدمجة و المجمعة و الكشوفات المالية
31	المطلب الثالث: مدونة الحسابات، تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية
35	المطلب الرابع: خصائص النظام المحاسبي المالي

	الفصل الثاني : الأداء المالي
38	تمهيد
39	المبحث الأول: الأسس النظرية للأداء المالي
39	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء
47	المطلب الثاني: تقييم الأداء
53	المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي
62	المبحث الثاني: طرق قياس وتقييم الأداء المباني
62	المطلب الأول: نقيم الأداء المالي بمؤشر السيولة والنشاط
67	المطلب الثاني: يقيم الأداء المالي باس نسب الربحية والمديونية
72	المطلب الثالث: نقيم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي
	الفصل الثالث : دراسة حالة وحدة مطاحن الحضنة
83	تمهيد
84	المبحث الأول : التعريف بميدان التربص
84	المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة الصناعة و الحبوب ومشتقاتها بسطيف
91	المطلب الثاني : بطاقة فنية حول مطاحن الحضنة بالمسيلة
93	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة
99	المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة الحضنة
99	المطلب الأول: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة النشاط
105	المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية والمديونية
113	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
121	الخاتمة

	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
9	مخطط الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي.	1.1
29	مراحل إعداد الميزانية وفق النظام المحاسبي	2.1
34	مكونات النظام المحاسبي المالي	3.1
41	يوضح أن الأداء مفهوم متعدد الأبعاد	1.2
44	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	2.2
54	إشكالية الأداء المالي حسب "Bouquin"	3.2
61	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي.	4.2
90	الهيكل التنظيمي " لرياض سطيف	1.3
98	الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة	2.3

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	للكرانات الصغرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة و المبينة فيه	20
1.2	العناصر المؤثرة في رأس المال العامل	74
1.3	تطور رأس المال	88
2.3	نسبة السيولة الجارية	99
3.3	نسبة السيولة المختصرة (السريعة)	100
4.3	نسبة السيولة الجاهزة	101
5.3	معدل دوران الأصول المتداولة	102
6.3	معدل دوران مجموع الأصول	103
7.3	نسبة هامش الربح	105
8.3	نسبة ربحية الأصول	106
9.3	نسبة العائد على حقوق المساهمين	107
10.3	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	108
11.3	نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية	109
12.3	نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	110
13.3	نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثانية	111
14.3	نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض	112
15.3	نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول	113
16.3	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة	114
17.3	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة المطاحن الحضنة	115
18.3	رأس المال العامل الدائم	116

117	رأس المال العامل الخاص	19.3
117	احتياج رأس المال العامل	20.3
118	الخزينة الصافية لمؤسسة المطاحن الحضنة	21.3

مقدمة

المقدمة

إن تطور بيئة الأعمال الدولية و ظهور ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات و زيادة نشاطاتها الدولية و اتساع رقعة اعمالها ادى الى ظهور مشاكل محاسبية عديدة و هذا ما ينطبق على محاسبة في الجزائر، فإن الجزائر وسعيها منها لمسايرة التطورات العالمية، سعت نحو الارتقاء بمؤسساتها و بالأخص الجانب المحاسبي.

و كخطوة أولى عملية قامت الجزائر من أجل تكييف بيئتها المحاسبية المحلية مع البيئة المحاسبية الدولية قامت بإصلاح نظامها وفق ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية حيث عملت على تبني نظام محاسبي مالي جديد يضمن لمؤسساتها تقديم تقارير صادقة و شفافة تعكس وضعها المالي و كذا تسهل عملية مراقبة حساباتها من خلال توفير معلومات و ضمانات كافية لكل من المسيرين و المساهمين و العمال و المؤسسة الاقتصادية في الوقت الراهن لا تخلو من الصعوبات في تحقيق توازنها باعتباره الشرط الجوهري الذي يضمن لها بقاءها و استمرارها دون اللجوء إلى أداء المؤسسة و بالأخص الأداء المالي الذي يعتبر من المقومات الرئيسية للمؤسسة ،وذلك بتوفير نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها لمقارنة هذا الأداء الفعلي لأنشطة من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا ، حيث أن أي مؤسسة اقتصادية يحظى فيها الأداء المالي باهتمام متزايد من قبل الباحثين و الإداريين و المستثمرين للمؤسسة أو نبين نقاط القوة و الضعف عن مركزها المالي .

الإشكالية : ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي عن زيادة فعالية الأداء المالي و للإلمام بمتخلف جوانب البحث تم تجزئته التساؤل الرئيسي إلى أسئلة الفرعية :

- فيما يتمثل الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي
- هل تطبيق النظام المحاسبي المالي كفيل بإعطاء الإضافة للأداء المالي

- كيف يمكن الحكم عن فعالية الأداء المالي
- ماهو مستوى الأداء المالي في مطاحن الحضنة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

فرضيات البحث:

- 1- تطبيق النظام المحاسبي المالي كفيل بتحسين وزيادة فعالية الأداء المالي
- 2- لا يؤثر النظام المحاسبي المالي في الأداء المالي
- 3- يؤثر تطبيق لنظام المحاسبي المالي في زيادة في زيادة فعالية الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة .

أسباب اختيار الموضوع :

- من بين أهم الأسباب الذاتية التي أدت الاختيار الموضوع هو الرغبة في البحث في مجال التخصص باعتبار تخصص ماستر مالية و تدقيق .
- أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بأهمية الأداء المالي في المؤسسات خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي ، وكذا الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في وضع القرارات ومساهمة في تطور واستمرار المؤسسة.

أهمية البحث:

- يأخذ البحث الأهمية من الإصلاحات التي حدثت في نظام المحاسبة الجزائري وتتمثل في تبني النظام المحاسبي المالي الجديد و اثر تطبيقه على الأداء المالي للمؤسسات.

أهداف البحث :

يمكن صياغة أهداف هذا البحث الدراسة في :

- التعرف بالنظام المحاسب المالي .
- إبراز الأسس النظرية للأداء المالي .
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة إذ انه من خلاله يمكن الحكم على فعالية الأداء المالي من عدمه .

-واقع مستوى الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة في ظل اعتمادها على النظام المحاسب المالي .

المنهج المستخدم :

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بمختلف جوانبه من اجل تحليل العادة و الإجابة على التساؤلات واختبار صحة الفرضيات المطروحة وسنعمد على المنهج الوصفي التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فنحاول الاعتماد على المنهج بدراسة الحالة بعرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على ارض الواقع وإسقاط النتائج الدراسة النظرية عليها

الدراسات السابقة :

1- مداني بن الغيث أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل التوحيد الدولي .

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية الجزائر سبتمبر 2004

تناولت الدراسة إشكالية أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبين حيث استخلص الباحثان هناك إجماع كبير حول أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في الجزائر .

- 2- سامية فكير أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في تنشيط الأوراق المالية في الجزائر مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2010 تناولت الباحثة في هذه الدراسة الآثار المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على تنشيط سوق الأوراق المالية حيث استخلصت الباحثة أهمية استغلال تطبيق النظام المحاسبي المالي لإنتاج المعلومات المالية التي لها ارتباط قوي بكفاءة سوق الأوراق المالية واتخاذ قرار الاستثمار.
- 3- زهراء لعزيرل اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

نتائج الدراسة: الأداء المالي يعتبر أداة للحكم على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقيق أهدافها بفعالية

-قدرة المؤسسة على استغلال المتاحة لكفاءة والذي يساهم في تحسين الربحية

الحميدي محمد المضري اثر دوران العاملين على الأداء المالي . 2011 * المملكة الأردنية الهاشمية

-يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدوران العاملين على الأداء المالي في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية في زيادة دوران العاملين يؤدي إلى نقص كفاءة العاملين في المصارف وهذا سوف ينعكس على أدائها وعلى جودة الخدمة المقدمة فيها

- أهمية دوران العاملين وانعكاسه على الأداء المالي للمصارف بغض النظر عن عدد عاملين

هيكل البحث:

الفصل الأول : تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال عرض مختلف مفاهيم خاص بهذا النظام وكذا مكونات النظام المحاسبي المالي .

الفصل الثاني : ثم عرض فيه الأسس النظرية للأداء المالي عن طريق التطرق إلى مفاهيم عامة حول الأداء مروراً بتقييم الأداء وصولاً إلى ماهية الأداء المالي ثم بعد ذلك عرضنا مختلف طرق قياس وتقسيم الأداء المالي .

الفصل الثالث : استعرضنا مدى فعالية الأداء المالي للمؤسسة مطاحن الحضنة في ظل النظام المحاسبي الجديد وذلك بقياس وتقسيم الأداء المالي في هذه المؤسسة.

الفصل الأول

النظام المحاسبي المالي الجزائري

تمهيد

في ظل موجة الانفتاح على العالم في جميع الميادين فإن الجزائر و سعيها منها لمسايرة التطورات العالمية، سعت بجد نحو الارتقاء بمؤسساتها و خاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي، حيث عملت على تبني نظام مالي محاسبي جديد يضمن لمؤسساتها تقديم تقارير صادقة و شفافة تعكس وضعها المالي و كذا يسهل عملية مراقبة حساباتها من خلال توفير معلومات و ضمانات كافية لكل من المسيرين و المساهمين و العمال و الدائنين.

و كخطوة أول عملية تكن الجزائر من أجل تكيف بيئتها المحاسبية المحلية مع البيئة المحاسبية الدولية قامت بإصلاح نظامها المحاسبي وفق ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية و هي تجسيدها المرسوم رئاسي رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين أما الأول فهو الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و الثاني مكونات النظام المحاسبي المالي و خصائصه.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري

تم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الجزائرية و ذلك لتحسين النظام المحاسبي الجزائري و الذي أحدث تغييرات جذرية على نظامها المحاسبي و هو أفضل خيار كما يعبره مجلس المحاسبة الوطني و سنتطرق في هذا المبحث أربعة مطالب.

المطلب الأول: تعاريف و أهمية النظام المحاسبي المالي

1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

بدأت عملية الإصلاح المحاسبي في شهر أبريل 2001، و ذلك من طرف مجلس وطني للمحاسبة و بالتعاون مع عدة خبراء فرنسيين، و قد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 و طبقا لهذا القانون فإن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها، و عرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية في ممتلكات الكيان، و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹

2. أهمية النظام المحاسبي المالي:²

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم، و كذا إعداد القوائم، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- تستجيب الاحتياجات للمستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛

¹ الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03. ص03.

² أحسن عيناوي، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، 6-7 ماي 2012، جامعة بسكرة، ص 09.

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يسمى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم عن المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبية مالية مبسطة؛
- يعتمد القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخراج قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تعبير الأموال الخاصة، بالإضافة على جدول حسابات النتائج حسب الوضعية.

المطلب الثاني: أهداف و مزايا و أسباب الانتقال للنظام المحاسبي المالي

1. أهداف النظام المالي المحاسبي:

هناك العديد من الأهداف المرجوة من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، و يمكن تلخيصها:¹

- السماح بالتحكم في الحسابات معطية كل الضمانات للمسيرين المساهمين و الشركاء، إلى الدولة و المستعملين الآخرين المعنيين بأمر كالمستخدمين و الدائنين، فيما يخص انتظامهم صدقهم و شفافتهم؛

- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، و أداء تغيرات الوضعية المالية للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حجم وضعية نشاطها؛

- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسات نفسها عبر الزمن، و بين عدة مؤسسات تمارس نفس القطاع داخل الوطن و خارجه، أي في الدولة التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومات المالية؛

- توفير معلومات مالية مفهومة و موثوق بها دوليا؛

- تعريف الإطار المفاهيمي بما فيه مجال التطبيق، مستخدمي البيانات المالية، طبيعة و أهداف القوائم المالية، مبادئ المحاسبة و الاتفاقيات القاعدية... الخ؛

- قواعد التقييم العامة و الخاصة حيث يضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي و كذا متابعة العمليات العادية و الخاصة.

¹Samir Merouani, 2007, projet de nouveau systèmes comptable Algérien Auticper et préparé le passage, mémoire de magistère ESC, Alger. P 92.

- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغيير الخزينة، حالات تغيير الأموال الخاصة، الملاحق¹؛
- المساعدة في نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛
- يساعد في إعداد الاحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

2. مزايا العمل بالنظام المحاسبي المالي:²

- لا يرب أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية يستحق العديد من المزايا التي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:
- يقترح حلول تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات و المعاملات التي يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي و جودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية؛
- إعطاء أولوية للمستثمرين و ذلك من خلال تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبة موحدة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا القوائم مما يقلص من حالات التلاعبات.

¹ عبد الكريم خيري، مساهمة النظام المحاسبي المالي قياس و تقييم الأداء المالي، ماجستير، غير منشورة، جامعة المسيلة، 2014، ص 36.

² حمزة مدور، محاولة تحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نظام المحاسبة التحليلية، مذكرة ماستر، سنة 2011، ورقة، ص 18.

- تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- جعل القوائم المحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- تقليص التكاليف الناتجة من عملية ترجمة أو تجويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.

3. أسباب الانتقال للنظام المالي المحاسبي الجديد:¹

أن الجزائر و منذ أن تبنت النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي السابق (المخطط المحاسبي الوطني) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه لم تقم بأي تعديل يمس بمحتواه بغية تماشيه و التطورات و التحولات التي عرفها الاقتصاد و لا لسد الثغرات و النقائص مثل التسجيل المحاسبي المتعلقة بالقرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية... الخ، و لهذا كان من الضروري تدارك الوضع و ذلك من خلال تبني نظاما جديدا يتمشى و التطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

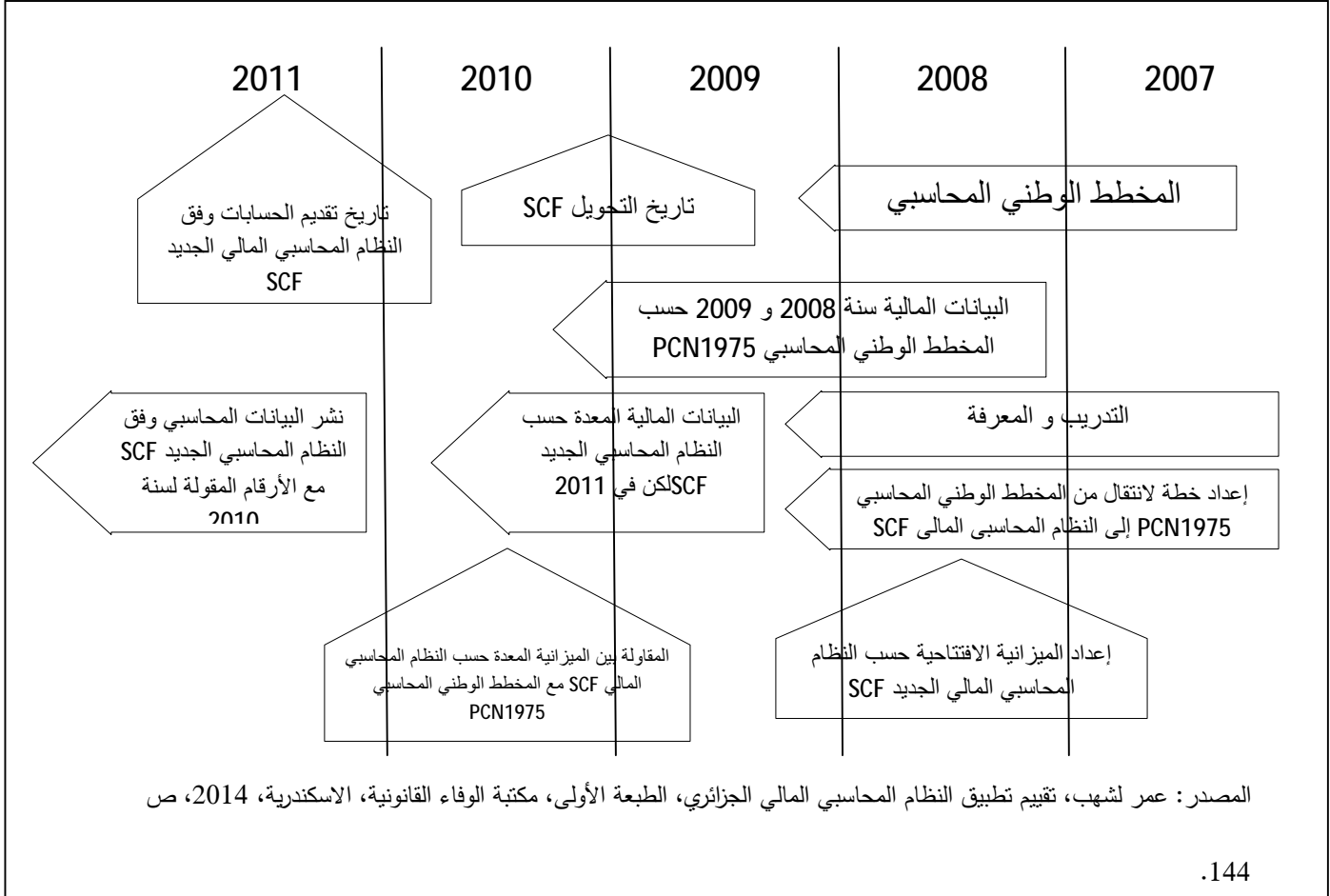
و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر للتوجه إلى النظام المحاسبي المالي في ما يلي:

- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات؛
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية و السماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- النقائص و الثغرات التي خلفها النظام السابق الذي يتلاءم و النظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق؛
- إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛

¹ عبد الكريم خيري، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

- الاعتماد على مبادئ وقواعد واضحة التي تساعد التوجه المحاسبي للمعاملات، تقييمها و إعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد، و تسهيل مراجعة الحسابات؛
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظام المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لأن التنوع المحاسبي بين الدول ينجز عنه مشاكل عديدة، يمكن أن نذكر منها ما يلي:
- ✓ عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع و مؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيها، و على المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم و تقارير معدة حسب المعايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم؛
- ✓ غياب مجال للمقارنة للمعلومات المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم تجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين و بالتالي إلى ضعف جودة و نوعية المعلومات.

الشكل رقم (1.1) مخطط الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي.



المطلب الثالث: مستجدات النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني¹

يهدف القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 2007/11/25، إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعي في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية، و كذا شروط و كفاءات تطبيقه و قد تم إعداد النظام الجديد على أساس الاحتفاظ ببعض مقومات المخطط المحاسبي الوطني كالمبادئ العامل للمسك المحاسبي (نظام القيد المزدوج، مسك الدفاتر المحاسبية،...الخ) وجود مدونات للحسابات، بعض أسس التسجيل و التقييم و عرض القوائم

¹ جديعي عمار، تعسيس عبد المالك، المعالجة المحاسبية للمخزونات بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، ماستر أكاديمي، 2011، قسنطينة، ص 49-50.

المالية و غيرها إلا أنه يحتوى على العديد من الاختلافات مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطنية نذكر أهمها فيما يلي:

يتم إدراج الاستثمارات المالية في الحسابات بعد إدراجها الأول باعتبارها أصلا بتكلفتها منقوص منها مجموع الاهتلاكات و مجموع خسائر القيمة، غير أن يرخص للكيان إدراج الاستثمارات في الحسابات بمبلغها المعاد تقييمه، أي بقيمتها الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوص منها مجموع الاهتلاكات المحاسبي للاستثمارات اختلافا كبيرا عن القيمة التي حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال، و تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري سمح للمؤسسات في السابق بإعادة تقييم استثماراتها ثلاث مرات فقط و ذلك بموجب:

- المرسوم التنفيذي رقم 90-103 بتاريخ 27 مارس 1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-250 بتاريخ 24 أكتوبر 1993.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-336 بتاريخ 16 جانفي 1996.

يفترض النظام المحاسبي المالي أن لا تتجاوز فترة اهتلاك الأصول المعنوية 20 سنة، في حين كانت تهتك في فترة أقصاها 5 سنوات في ظل PCN؛

تعالج مكونات الاستثمارات المادية كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت مدة الانتفاع بها مختلفة أو توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة، و هو أمر لم يكن معمول به حسب PCN؛

تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالاستثمارات المادية أو المعنوية في شكل استثمارات و تضاف إلى قيمة الاستثمار إذا كانت تدفع للقيمة المحاسبية لتلك الاستثمارات أي إذا كان من المحتمل أن تؤول إلى منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة الاستثمار.

إذا أصبحت القيمة القابلة للتحصيل لأي استثمار أقل من قيمتها المحاسبية الصافية فإن هذه القيمة ترجع إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة القيمة؛

لا يتم تسجيل المصاريف الإعدادية كاستثمار حسب النظام المحاسبي المالي SCF لأنها لا تستجيب للشروط الواجب توافرها في الاستثمارات حيث لا يترتب عنها منافع اقتصادية مستقبلية، و بالتالي لا يتم تسجيلها في المجموعة الثانية كما كان الحال في ظل المخطط المحاسبي الوطني PCN و لكن تسجل حسب طبيعتها كمصروف بالإضافة إلى عدم إطفائها في السنوات اللاحقة؛

يتم إدراج المؤونة في الميزانية عند تحقق الشروط التالية:

- عندما يكون للمؤسسة التزام (قانوني أو ضمني ناتج عن حدث مهني)؛
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛
- عندما يكون القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا فيه.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن الميزانية في انعكاس الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ الإقفال و ليس انعكاس لوضعية مالية مستقبلية محتملة، و نتيجة لذلك فإن الخسائر التشغيلية المستقبلية المحتملة لا يترتب عنها مؤونات أعباء، على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يسمح مثلا بتشكيل مؤونات من أجل عمليات التصليح و الصيانة المعتمدة.

تدرج قطع الغيار و معدات الصيانة كاستثمار إذا كان استعمالها مرتبطة باستثمارات أخرى، و كانت المؤسسة تعتم استخدامهما لأكثر من سنة مالية واحدة؟

الاهتلاك هو عبارة عن استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، خلافا لتعريفه حسب المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره استرجاع لتكاليف سابقة، أما طريقة الاهتلاك فهي انعكاس لتطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها الأصل،

مع وجوب مراجعة الطريقة المتبعة دوريا من حيث المدة النفعية و القيمة المتبقية، إضافة إلى ذلك يتم تحديد القيمة القابلة للاهلاك بعد خصم القيمة المتبقية للأصل.

يتم تقييم المخزون عند خروجه من المخازن أو عند الجرد باعتبار ما يرد أولا يتم صرفه أولا و إما بمتوسط كلفة شرائه أو انتاجه المرجحة، و بالتالي استبعاد طريقة الوارد أخير صادر أولا (FIFO) التي كانت مقبولة حسب المخطط المحاسبي الوطني (LIFO).

لا يسمح النظام المالي بتكوين مؤونات بتكاليف منتظرة مستقبلا، سيما مؤونات الصيانة و التصليحات على اعتبار أن الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إقفال الدورة و ليس الوضعية المالية المستقبلية.

يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ (يقيد في الأصول و الديون) بمبلغ يوافق أدنى قيمة بين القيمة العادلة للأصل المؤجر و القيمة المحينة لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء، و يتم اهتلاك الأصل حسب القواعد العامة التي تخص الاستثمارات، و هو أمر لم يكن مسموح به حسب المخطط المحاسبي الوطني، و على أساسه لا يتم تسجيل أي أصل في الميزانية إلا إذا كانت المؤسسة هي المالكة الفعلية له.¹

الشيء الجديد و الجيد مقارنة بفلسفة المخطط الوطني المحاسبي هو صدور نص ينظم عملية المسك المحاسبي بالطريقة الآلية و خاصة عملية تحرير و تأطير البرامج المحاسبية الآلية و جاء به المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 2009/04/07 و الجريدة الرسمية رقم 2009/21.

¹أحسن عيناوي، سعاد شعابنية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الاستحداثات الجديدة للنظام المحاسبي المالي:¹

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي:

- الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية، و الذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر و إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ و القواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها و إعداد القوائم المالية الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإرادي بالقواعد، و سيسهل مراجعة الحسابات.
- النظام المحاسبي الجديد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة و مقروءة تخص المؤسسات و تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات.
- الكيانات الصغيرة و إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

كما تشمل استحداثات و هي:²

1. من حيث بنية الحسابات:

من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي المعدل سنة 1983 بحيث تم اقتباس أغلب حساباته.

¹ رونال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية و المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، الماجستير، 2009، ص 110.

² عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 149-150-151-

2. من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة:

• **المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي:** تم اعتماد و تبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار التمويلي، بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعدما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

• **المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة:** تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجل طبقا للمعايير المحاسبة الدولية من خلال الحسابات (692، 693، 134، 133).

✓ في حالة الضرائب الأصول المؤجلة، يجعل الحساب 133 مدينا، مقابل جعل حساب 629 دائنا.

✓ في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة، يجعل حساب 134 دائنا، مقابل جعل حساب 693 مدينا

• **المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء-البيع:** تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء-البيع و كأنها تخفيضات مالية أما من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد فتتم المعالجة من خلال الحسابات (609، 619، 629، 709).

✓ حساب 609 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بمشتريات البضائع و السلع.

✓ حساب 619 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية.

✓ حساب 629 بالنسبة للتخفيضات التجارية للخدمات الخارجية الأخرى.

✓ حساب 709 بالنسبة للتخفيضات التجارية المحصلة.

• **المعالجة المحاسبية للديون من خلال النظام المحاسبي المالي:** من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف، و يمكن تلخيصها في ما يلي:

✓ **الصنف الأول من خلال:**

§ حساب 16 القروض و الديون المماثلة.

§ حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات.

✓ **الصنف الرابع من خلال:**

§ حساب 40 الموردين و الحسابات المماثلة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا، باستثناء بعض الحسابات مثل حساب 409.

§ حساب 42 المستخدمين - أجور مستحقة: أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديونا، باستثناء بعض الحسابات 444، 445 و 447.

✓ **الصنف الخامس من خلال:**

§ حساب 51X من خلال حساب 519 و بعض الحسابات الأخرى.

3. عناصر القوائم المالية:

بالإضافة إلى الميزانية و جدول حسابات النتائج اللذان تم إحداث عليهما بعض التعديلات، تم إضافة جدول تدفقات الخزينة (سيولة الخزينة لتوضح الصورة أكثر له لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة و ما يعادلها و كذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة) جدول تغيرات رأس المال و الملاحق.

4. القياس و التقييم المحاسبي:

بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء، تكلفة الاقتناء، تكلفة الإنجاز...) فإن تم الاعتماد في بعض الحالات تقييم بعض العناصر انطلاقا من:¹

- القيمة السوقية (الحقيقة): هي مبلغ الذي يتم على أساسه مبادلة الاستثمار أو الوفاء بالتزام بين طرفين لهما المعلومات و الرضا التام في ظروف المنافسة التامة.

¹ رضوان حلوة حنان و آخرون، أسس المحاسبة المالية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 27.

- القيمة النفعية (الحالية): و تعبر عن استحداث مجموعة التدفقات المستقبلية المتوقعة في إطار النشاط العادي للمؤسسة.
- قيمة الإنجاز: القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في حالة بيعه في ظروف عادية.

المطلب الرابع: نقاط الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي و المرجع المحاسبي الدولي

النظام المحاسبي المالي غير متوافق بصفة كاملة مع المعايير الدولية المحاسبية و ذلك للمتطلبات السيادة الوطنية كالنصوص التشريعية و الضريبة خلقت بعض التباعدات و التي يمكن أن نحصرها فيما يلي:¹

- نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك و تنظيم المحاسبة، قائمة الحسابات و تسجيل العمليات في هذه الحسابات و هي عناصر لم تعالج من طرف المعايير الدولية للمحاسبة.
- وضع النظام المحاسبي المالي محاسبة مبسطة للمؤسسات الصغيرة (TPE) التي تركز على حركات الخزينة، في حين لم تعالج المعايير الدولية للمحاسبة و لم تتطرق لأي إجراء بخصوص هذه المؤسسات.²
- المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومات المالية يسهل تطويرها و تحديثها من طرف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، لأنها تصدر تعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعدادة يحتوى فقط على نصوص المعايير الصادرة في ذلك الوقت، و يكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا، هل يتم احتوائها من خلال قوانين أو مراسيم، أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي، خاصة مع ترقب صدور

¹ رونال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 111.

² زين يونس، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، العدد 46، السنة الثامنة 2010، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص 25-26.

المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هي المعايير التي يمكن أن تكون لها أهمية بالغة للجزائر.

• النظام الجديد لا يخص بالدراسة قطاعات خاصة مثل البنوك و التأمينات، و الأدوات المالية، عقارات التوظيف و الزراعة، و تكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، و هو إجراء مسموح به و ليس إجباري في المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومات المالية.

• كما توجد معالجات متناوبة مسموحة من طرف المرجع الدولي و غير مأخوذة من طرف النظام الجديد كتقييم الاستخدامات المادية بالقيمة العادلة عند العرض الختامي.

• النظام الجديد يعرف المؤسسة و الوحدة النقدية التي لا نجدها في المرجع الدولي.

• لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية و إجراءات الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الإجراءات مبنية بوضوح في المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 01.

• حسابات تكاليف الاقتراض المتعلقة بحيازة أو إنجاز أو إنتاج أصل من الأصول.

• إدراج الإعلانات ضمن قيمة الاكتساب أو حيازة استثمار و ذلك بطرح المبالغ المتحصل عليه عند الإعانة.

• حساب أثر تغيير طرق الحساب أو عند خطأ في حساب نتيجة الدورة.

• لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول و الخصوم محققة بشكل كامل، و تحتاج إلى تحقق أحداث و عوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلا القيام بتقديم موثوق به أو احتمال ضعيف في الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن المعايير الدولية للمحاسبة اشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم 97، بحيث تعتبر ذلك من الأصول و الخصوم المحتملة، لا يتم تسجيلها في الميزانية إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.

• يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول و الخصوم حسب المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومات المالية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا

لبعض الأصول و الخصوم الخصوصية فقط مثل الأصول البيولوجية و بعض أنواع الأدوات المالية، التي تقيم بالقيمة الحقيقية، هذه الأخير تمثل القيمة العادلة.

المبحث الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي و خصائصه

إن أي نظام لا بد أن يركز على العديد من الأركان من أجل قيامه و كذا بالنسبة للنظام المحاسبي المالي يركز على ستة أركان أساسية سوف نتناولها في هذا المبحث، انطلاقا من الإطار التصوري و ما يحتويه و المعايير المحاسبية، تنظيم المحاسبة و الحسابات المجمعة و المدمجة، الكشوفات المالية و مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، تغير التقديرات و الطرق المحاسبية.

المطلب الأول: الإطار التصوري، معايير المحاسبة و تنظيم المحاسبة

1. الإطار التصوري:

يتضمن النظام المحاسبي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية وهو من أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي كون أن المخطط المحاسبي لم يحوي جانب نظري يفسر الممارسات المحاسبية الأمر الذي يصعب أكثر العمل وفق.

أ. مفهوم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي¹: يتضمن النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعلومات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل، إذ أنه يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد و عرض القوائم المالية، كالاتفاقيات و المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها و الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية، و يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة كما يسهل تفسير المعايير

¹سمية فضيلي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، سنة 2014، المسيلة، ص 12

المحاسبية و فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

ب. **أهداف الإطار التصوري:** حيث يهدف إلى المساعدة على تطوير المعايير، تحضير الكشوف المالية تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.¹

ج. **مكونات الإطار التصوري:** يمكن تقسيم مكونات الإطار التصوري إلى:

• **مجال التطبيق:** كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك محاسبة مالية، يمكن أن يكون: (خاضع للقانون التجاري، أو يمثل التعاونيات و مختلف الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المنتجة للسلع أو الخدمات التجارية أو غير التجارية)، و يكون استعمال المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي المالي من طرف:

§ **المسيرين و أعضاء إدارة و المراقبة، و مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة.**

§ **مقدمي رؤوس الأموال (الملاك و المساهمين و البنوك و غيرها من المقرضين).**

§ **الإدارة و غيرها من المؤسسات مع سلطة الرقابة و السيطرة (إدارة الضرائب، و احصاءات وطنية...)**

§ **جماعات المصالح الأخرى بما في ذلك الجمهور بشكل عام.**

§ **و تلتزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية:**

✓ **الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.**

✓ **التعاونيات.**

✓ **الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير**

التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

¹ علوي اسماعيل، سعدي عبد الحليم، أثر تطبيق النظام المحاسبي على إرساء مبدأ الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و الحد من الفساد المالي و المحاسبي، الملتقى الوطني حول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري جامعة محمد خيضر بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 4-5.

✓ و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

✓ كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة و المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (1.1): للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة و المبينة فيه:

قطاع النشاط	رقم الأعمال	عدد العمال
الأنشطة التجارية	10 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة
الأنشطة الإنتاجية و الحرفية	06 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة
أنشطة تقديم الخدمات الأخرى	03 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة

المصدر: جمال عمورة، الاهتلاكات و تدهور قيم التثبيات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2009، ص 7.

• مبادئ النظام المحاسبي المالي¹:

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد ارشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة، فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ، و عليه يمكن القول أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي مجموعة قواعد عريضة تم تبنيتها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي، و ذلك للقيام بعملية القياس

¹ علوي اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المحاسبي و عملية تسجيل العمليات المالية و إعداد القوائم المالية، و قد حدد الإطار التصوري المبادئ المحاسبية بدقة و هي:¹

- ✓ محاسبة التعهد؛
- ✓ استمرارية الاستغلال؛
- ✓ قابلية الفهم؛
- ✓ الدلالة؛
- ✓ المصادقية؛
- ✓ قابلية المقارنة؛
- ✓ التكلفة التاريخية؛
- ✓ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

تقديم مبادئ النظام المحاسبي المالي:²

أ. أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب الظاهر القانونية، من خلال هذا المبدأ يمن تسجيل قرض الإيجار ضمن الميزانية.³

ب. التكلفة التاريخية: وفق المادة 16 تقيد في المحاسبة عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات و الأعباء و تعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير

¹أحسن عيناوي، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

²متناوي محمد عزوز علي، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 2.

³سمية فضيلي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

أن الأصول و الخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.¹

ج. **محاسبة التعهد:** تتم محاسبة آثار المعاملات و غيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوثها و تعرض في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها.²

د. **المصدقية:** أي تكون المعلومة المقدمة ضمن القوائم المالية مهدة وفق طرق و أساليب علمية و معبرة بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة.³

هـ. **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المحاسبية و البيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تشتمن مصداقيتها و ذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.⁴

و. **قابلية المقارنة:** يقصد بها أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب و الإجراءات المحاسبية من عام لآخر و لنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، و يمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى، أي ينبغي أن تكون الطرق المحاسبية المعتمدة نفسها، أو أن تتم عملية القياس و العرض بالنسبة للأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الاقتصادية على أساس ثابت، ضمن المؤسسة و على مرور الزمن لتلك المشاريع، و بطريقة متماثلة عن المؤسسات و الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، بما فيها الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في

¹سمية فضيلي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

²حمزة مدور، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

³آبت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد "تحديات و أهداف" ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009، ص 6.

⁴علوي اسماعيل، سعيدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره ، ص 8-9.

تحقيق القابلية للمقارنة كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية في الوقت المناسب لنفس المؤسسة مع القوائم المالية من الهياكل الأخرى.¹

ز. قابلية الفهم: يقصد بذلك قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين يفترض توفر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين كما يجب عدم استبعاد المعلومات عن المسائل الهامة حتى و لو كانت معقدة نسبيا.²

ح. استمرارية الاستغلال: طبقا لهذا فإن المؤسسة تعتبر وحدة محاسبية مستمرة، بمعنى أن الوحدة المحاسبية مستمرة في مجموعها و أنه ليس هناك نية في الوقت الحاضر لتصفيتها أو تقليص نشاطها، و عليها يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، و لكن إن وجدن هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف و في مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك.

2. المعايير المحاسبية: تحدد المعايير المحاسبية:³

- قواعد تقييم و حساب الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتوجات؛
- محتوى الكشوف المالية و كيفية عرضها؛

تشكل المعايير المحاسبية الوسائل التقنية الناتجة عن الإطار التصوري و التي تحدد طرق التقييم و محاسبة عناصر الكشوف المالية و الموضحة أدناه:⁴

أ. تتمثل المعايير المتعلقة بالأصول أساسا فيما يأتي:

- التثبيتات العينية و المعنوية؛
- المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ؛

¹ آبت محمد مراد، أبحري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² سمية فضيلي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007.

⁴ الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية، العدد 27، 28 مايو 2008.

- التثبيات المالية.
- ب. تتمثل المعايير المتعلقة بالخصوم أساسا فيما يأتي:
 - رؤوس الأموال الخاصة؛
 - مؤونات المخاطر؛
 - الإعانات؛
 - القروض و الخصوم المالية الأخرى.
- ج. تتمثل المعايير المتعلقة بقواعد التقييم و المحاسبة فيما يأتي:
 - الأعباء؛
 - المنتجات.
- د. تتمثل المعايير ذات الصفة الخاصة أساسا فيما يأتي:
 - تقييم الأعباء و المنتجات المالية؛
 - عقود التأمين؛
 - العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير؛
 - عقود إيجار - تمويل؛
 - الأدوات المالية؛
 - العقود طويلة المدى؛
 - الضرائب المؤجلة؛
 - امتيازات المستخدمين.

3. التنظيم المحاسبي:

حسب ما جاء في مشروع النظام المحاسبي المالي:

- المحاسبة يجب أن تحترم مبدأ الحيطة و الحذر، واجبات المسك، المصادقية و الشفافية في عملية المسك، المراقبة، عرض و تبادل المعلومات التي تعالجها؛
- تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية؛
- حسب التشريع الجديد يجب جرد الأصول و الخصوم مرة واحدة في السنة على الأقل سواء كان ذلك بواسطة الجرد المادي أو فحص الوثائق المحاسبية؛
- التسجيلات المحاسبية تتم وفق طريقة القيد المزدوج، حيث كل عملية تسجيل محاسبي مجراه يكون في حسابين على الأقل، واحد مدين و الآخر دائن؛
- يجب أن يستند كل قيد محاسبي إلى وثيقة إثباتية مؤرخة؛
- على كل وحدة اقتصادية مسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، و دفتر الجرد مع وجود أحكام خاصة بالنسبة للوحدات الصغيرة جدا، و تستطيع الوحدة الاقتصادية مسك دفاتر و يوميات مساعدة حسب ما تقتضيه حاجات هذه الوحدة، و يتم تركيز التسجيلات على اليوميات المساعدة شهريا في دفتر اليومية؛
- يجب أن يحتفظ بالدفاتر المحاسبية و المستندات المؤيدة لها لمدة عشر (10) سنوات؛
- يمكن للوحدة الاقتصادية مسك المحاسبة يدويا أو بواسطة نظام معلوماتي.

المطلب الثاني: الحسابات المدمجة و المجمعة و الكشوفات المالية

و من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات و الخاضعين له مراعاة و احترام المبادئ و القواعد التالية:¹

¹ جديعي عمار، قعسيس عبد المالك، المعالجة المحاسبية للمخزونات بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، ماستر أكاديمي، 2011،

قسنطينة، ص 32.

• المحاسبة ينبغي أن يحترم فيها مبادئ الحيطة و الحذر، الدقة و المصداقية و الشفافية و الافصاح؛

• ينبغي أن يكون داخل المؤسسة دليل عمل للمراقبة و المراجعة الداخلية و الخارجية؛

• عناصر الخصوم و الأصول ينبغي أن تخضع لجرد دائم على الأقل مرة في السنة بالكمية و القيمة على أساس فحص مادي و إحصاء للوثائق الثبوتية، و يجب أن تعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول و الخصوم؛

• دليل أعمال نهاية السنة (الدورة) يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة؛

• يمكن إعداد دفاتر مساعدة لدفاتر اليومية بالقدر الذي يتوافق مع حجم كل كيان، مع مراعاة الكيانات الصغيرة، في حالة مسك دفاتر مساعدة إن المجاميع الشهرية فقط هي التي تحول إلى الدفاتر العامة؛

• يسجل في دفتر اليومية حركة الأصول، الخصوم، المنتجات، الأعباء و منتجات الكيان؛

• يتضمن الدفتر الكبير أو دفتر الأستاذ مجاميع و أرصدة حركة الحسابات خلال فترة محاسبية معينة كما تنقل في دفتر الجرد الميزانية و حسابات النتائج الكيان خلال تلك الفترة؛

• كل الدفتر المحاسبية التي تتم إعدادها و الوثائق المحكمة أن يوجد المقر الاجتماعية للكيان و تمسك هذه الدفاتر دون ترك بياض أو أي تعبير أو نقل في الهوامش؛

• تشمل الكشوف المحاسبية الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة و الملاحق؛

• يجب أن تعرض الكشوف المحاسبية الوضعية المالية للكيان و كل تغيير يحدث على الحالة المالية، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات و الأحداث المتعلقة بنشاط الكيان؛

• كما يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدور المحاسبية السابقة؛

- تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز 4 أشهر من تاريخ الإقفال و يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وضعية عددية و تشمل كل التعديلات في الطرائق المحاسبية و غير ذلك من التوضيحات و التي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية بأخرى؛
- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأمر ككل سنويا؛
- يمكن أن يلجأ الكيان إلى إعادة تقدير بغرض تحسين مستوى و نوعية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية و تركز عملية إعادة التقدير على ظروف تمت على أساسها هذه العملية و تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية؛
- لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوف المالية.
- كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي موجودا في الإقليم الوطني و يشرف على كيان أو عدة كيانات أخرى، يعد و ينشر سنويا الكشوف المالية المدمجة للمجموعة المكون لكل هذه الكيانات، بهدف دمج الحسابات إلى عرض الوضعية المالية و نتيجة مجموعة الكيانات على أنها كيان وحيد؛
- يكون إعداد و نشر الكشوف المدمجة على عاتق الأجهزة الاجتماعية للكيان المهيمن للمجموع المدمج، و الذي يدعى الكيان المدمج؛¹
- تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني و التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه، دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة، و تنشر حسابات مركبة كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.

¹ مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة 1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2008، ص 73.

الكشوفات المالية:

تعد كل الكيانات الخاضعة لتطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي كشوفات مالية سنوية على الأقل، و تتضمن هذه الكشوفات ما يلي:¹

- الميزانية؛
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكتملة عن الميزانية و جدول حساب النتائج؛

و في ما يلي تقديم الكشوفات المالية:

1. الميزانية:

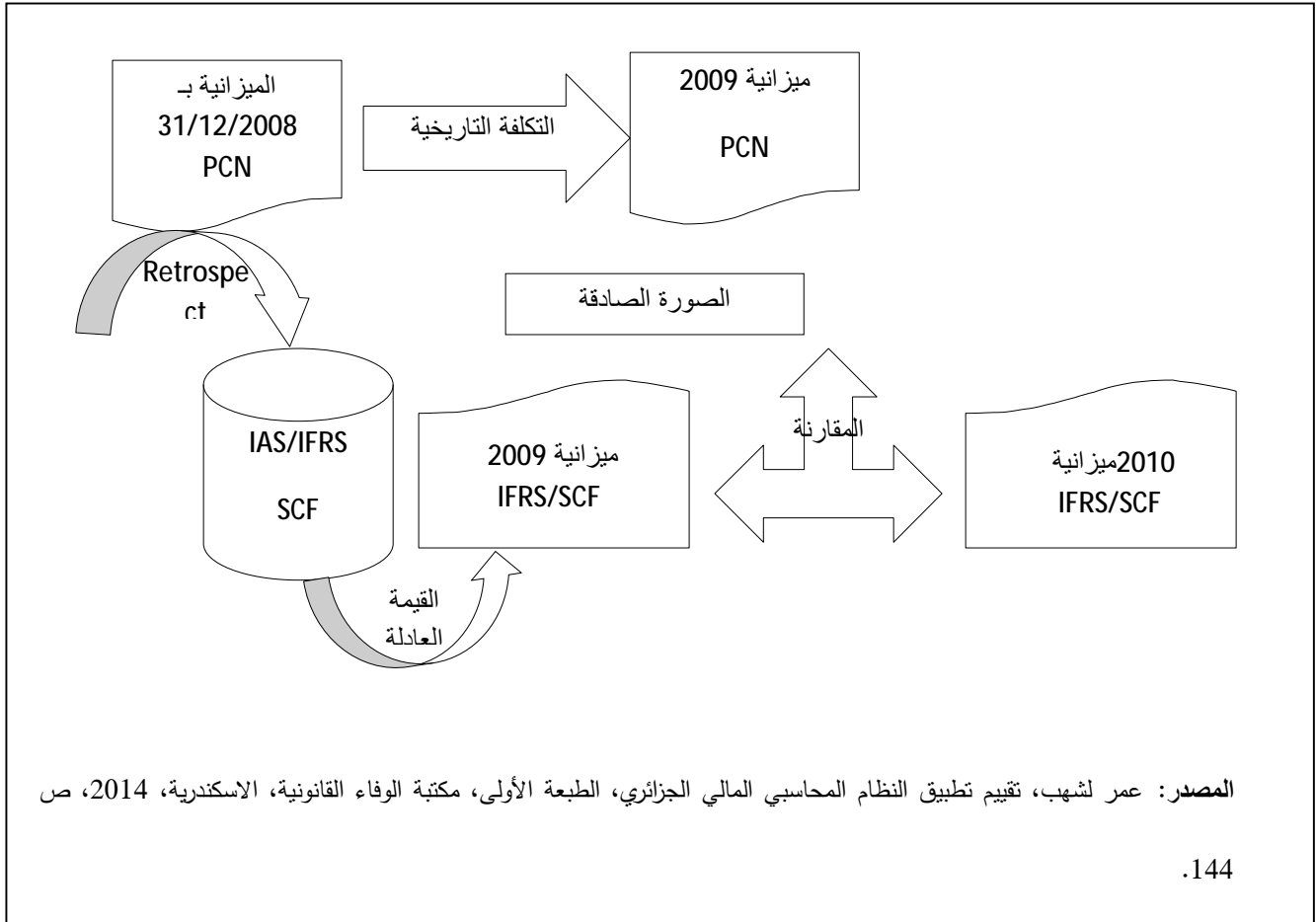
تعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول و عناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة و عناصر سالبة (ما له و ما عليه).

أما لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين فتعرف الميزانية على أنها "بيان يشكل جدول أو تلخيص للأرصدة المدينة و الدائنة المنقولة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفق المحاسبة".²

¹ مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² عبد الهادي بوقفة، أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، 2011، ماستر، ورقة، ص 51.

الشكل رقم (2.1): مراحل إعداد الميزانية وفق النظام المحاسبي



2. حساب النتائج:¹

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و الإيرادات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع و يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح، و حسب النظام المحاسبي المالي هناك نوعين من الحسابات النتائج: حسب الطبيعة و حسب الوظيفة.

3. مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

جدول سيولة الخزينة هو كشف مالي يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة و ما يعادلها و كذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

4. مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة:²

يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان السنة المالية.

5. الملاحق (التفسيرات):³

أ. تعريف: هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الاندماج، و التنازل بين الوحدات و خبرات التقييم و غيرها من المعلومات التوضيحية التي يمكن أن تسجل في عشرات الصفحات.

¹سمية فضيلي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

²سمية فضيلي، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

³عبد الهادي بوقفة، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

ب. مضمون الملاحق حسب النظام المحاسبي المالي:¹ حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تتضمن الملاحق أربعة عناصر أساسية كل واحدة منها تتضمن مجموعة من النقاط، كما يشترط إدراج أي توضيح توفر عنصري الأهمية النسبية، أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من طرف مستعملي القوائم المالية في حالة ما إذا لم يعرض ضمن الملاحق و العنصر الثاني يتمثل في أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية.

المطلب الثالث: مدونة الحسابات، تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية

1.مدونة الحسابات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي:

إن الإطار المحاسبي الجدي يحتوي على سبع مجموعات أساسية و هي كما يلي:²

- الصنف الأول: حسابات رأس المال؛
- الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة؛
- الصنف الثالث: حسابات المخزونات، الحسابات الجارية؛
- الصنف الرابع: حسابات الغير؛
- الصنف الخامس: حسابات المالية؛
- الصنف السادس: حسابات الأعباء؛
- الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

أما الأصناف 8، و 9 يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال المحاسبية التحليلية، و فيما يلي عرض التغييرات التي طرأت على النظام المحاسبي المالي التي يمكن ملاحظتها:

¹القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429، الموافق لـ 26 يوليو 2008، قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25/03/2009، ص 27.

²القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429، الموافق لـ 26 يوليو 2008، قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها، لجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 44.

- إعادة تصنيف الحسابات و المجموعات؛
 - الأموال الخاصة و الديون تسجلان في الصنف الأول، حيث تسجل الأموال الخاصة في د/10 و د/11 و ما يتفرع عنها، أما القروض طويلة الأجل تسجل في د/16 و د/17 و ما يتفرع عنها؛

- إعادة تصنيف الاستثمارات مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق أين كانت تصنف إلى قيم معنوية و قيم مادية و ذلك كما يلي:

§ قيم معنوية؛

§ قيم ثابتة جارية؛

§ قيم مادية؛

§ أسهم و حقوق؛

§ أصول ثابتة تحت الامتياز؛

§ أسهم مالية أخرى.

- تسجل الموردين و الزبائن في حسابات الغير، مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق، حيث كانت تسجل حسابات الموردين في الصنف الخامس، أما حسابات الزبائن فتسجل في الصنف الرابع؛

- أما النقديات فتسجل في الحسابات المالية و توضع في الصنف الخامس، مقابل تسجيلها ضمن عناصر الحقوق في الصنف الرابع من خلال المخطط المحاسبي السابق؛

- تصنيف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظائف و هذا من خلال جدول حسابات النتائج، مقابل تصنيفها حسب طبيعتها فقط وفقا للمخطط المحاسبي السابق؛

- تكييف القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، و إضافة جدول تدفقات الخزينة من خلال المخطط المحاسبي للمؤسسات لما له من أهمية، مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق؛

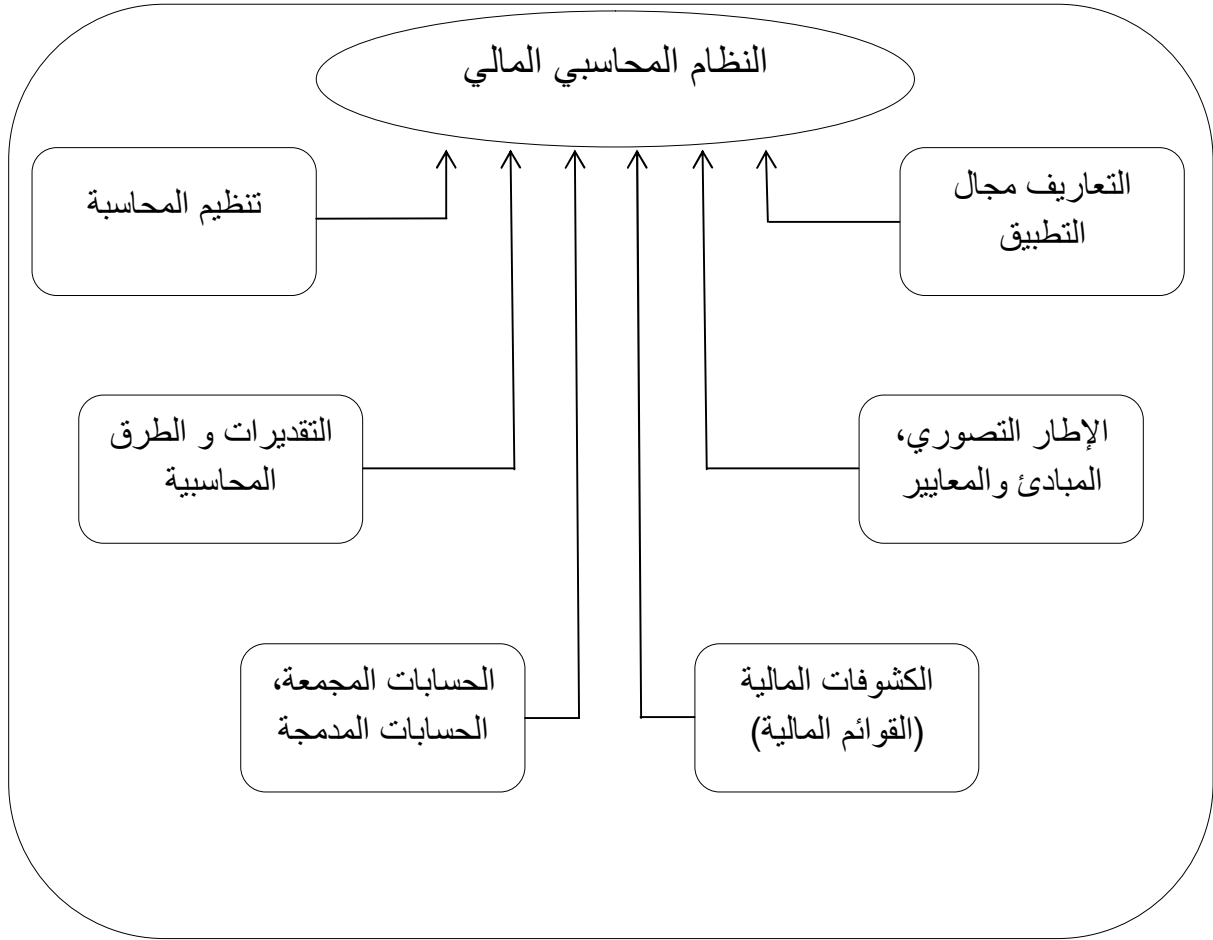
- تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية مقابل تسجيله ضمن عناصر حسابات النتائج في المخطط.

2. تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية:

يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية، و يركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، و التي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر و الحصول عليها " و ذلك طبقا للمعيار الدولي 8 الذي يهتم بعرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية و غير العادية في قائمة الدخل كما يهتم بالمحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية، و الأخطاء الأساسية و التغيرات في السياسات المحاسبية حيث يعرض المعيار تعريفا واضحا لكل من بنود غير العادية و الأنشطة العادية و الأخطاء الأساسية و السياسات المحاسبية".¹

¹Bernard Raffournier, Les Normes comptables internationales IAS/IFRS, 2e, Edition economica, Paris, France, 2005, p 79.

الشكل رقم (3.1): مكونات النظام المحاسبي المالي



المصدر: مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، يومي 16-17 جانفي

2010، ص 12.

المطلب الرابع: خصائص النظام المحاسبي المالي¹

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص أهمها:

- توسيع مجال تطبيق مقارنة بـ PCN؛
- تأسيس نظام محاسبة مبسط يركز على محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و صغار التجار، الخرجين؛
- وجود إطار تصوري للمحاسبة و الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة و الأعباء و كذا المنتجات؛
- وجود تقديم حسابات موحدة و حسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛
- تبين القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة لا سيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي و هي ظاهرة بدون تنظيم؛
- توضيح قاعدة تقييم و حوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم يعالجها PCN كالقروض الإيجاري، الامتيازات و العمليات التي تتم بالشروط المذكورة؛
- وصف المحتوى لكل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة عن الجدول التدفقات و حساب النتيجة المحصلة للخزينة المالية و تقديمه وفق المعايير الدولية.

¹ محمد خميسي برجم، الانتقال من PCN إلى SCF، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية جامعة سعد دحلب، البلدة، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص 4.

خلاصة:

إن الجزائر ليست بمنأى عن التغيرات الدولية كان لزاما عليها الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المحاسبين عن إعداد و فحص القوائم المالية، و هذا حتى يتماشى مع متطلبات التجارة العالمية و عولمة أسواق المال، خاصة و أن المخطط الوطني المحاسبي أصبح لا يتماشى مع تصور المؤسسات الجزائرية و الظروف الدولية، إذ أصبح إصلاح النظام المحاسبي الجزائري أمرا ضروريا من أجل مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة مستجدات التي تعرفها الجزائر على كل المستويات و على هذا الأساس أصبحت المؤسسات ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من سنة 2010، هذا الأخير تم إعداده وفق المعايير الدولية، يستجيب لتلك المتطلبات و يساعد على استقلالية المؤسسات عن التشريعات الجبائية التي كانت تسيطر على محتوى القوائم المالية.

الفصل الثاني

الأداء المالي

تمهيد:

يعد الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسات وبالشكل عام يمثل القاسم المشترك لاهتمامات المفكرين والباحثين، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية أي نجاح هذه الأخيرة مرتبط بمدى كفاءة وفعاليتها وأدائها وعليه نجد أن الأداء المالي يعتبر المحور الرئيسي الذي ينصب حوله جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ولكن مهما كان متاحاً للمؤسسة من مورد بمختلف أنواعها لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة ملائمة لها، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققت من نتائج وما صنعت من فرص إلا بتحديد خططها المستقبلية عن طريق تقييم أدائها المالي، إذا يعبر هذا الأخير على مدى قدرت المؤسسة على الاستغلال الجيد للموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال مع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة.

ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الفصل توضيح الأسس النظرية للأداء المالي في المبحث الأول أما المبحث الثاني فسوف نتناول طرق قياس وتقسيم الأداء المالي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للأداء المالي.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق قياس وتقييم أدائها وخاصة الأداء المالي لهذا سنتطرق عن هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول الأداء في المطلب الأول أما المطلب الثاني سوف نتطرق إلى تقييم الأداء ثم الأداء المالي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء.

الفرع الأول: مفهوم الأداء: أن تحديد مفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها يعد من الأهداف التي يصعب تحقيقها وخاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً أو شاملاً مصطلح الأداء، بل هناك من يستخدم مصطلحات عدة كالكفاءة، الفعالية الإنتاجية لتعتبر كمرادفات له، ولكن هذا غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد، قبل التطرق إلى مختلف التعاريف التي تناولته نشير إلى معنى الأداء بالنسبة للتسيير يختلف عنه بالنسبة لرجل الاقتصاد، فضلاً عن هذا فالاختلاف قائم حتى داخل المؤسسة.*

يرى بعض الباحثين في الأداء مايلي: "الأداء مركز ومسئولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تحقق فيه الأهداف الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك.¹

* رجل الاقتصاد ينظر لإبداع المؤسسة في قدرتها على تحقيق قيمة مضافة مختبرة تساهم بنسبة جيدة في الدخل الوطني وتحريك الاقتصاد، أما الموظف ينظر إليه في قدرته على تأمين قدرة شرائه مرتفعة، الأمن، حياة مهنية جيدة... الخ.

¹ تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ماستر، 2012، البويرة، ص3.

ويعرف فليح حسيني خلف الأداء انه "العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانيات معينة¹

وقد عرف قاموس "petit Larousse" بأنه <<الكيفية التي بلغ بها التنظيم أهدافه>> أما "chevalier" وآخرون فيرون أن الأداء هو <<الإنتاج الإجمالي للمؤسسة ينتج عن التوافق بين العديد من العوامل، كراس المال، المعرفة، العمل...، أما الأداء فينتج مباشرة عن عنصر العمل، وبالتالي فان كل عامل سيعطي الأداء الذي يتناسب مع قدراته ومع طبيعة عمله>>

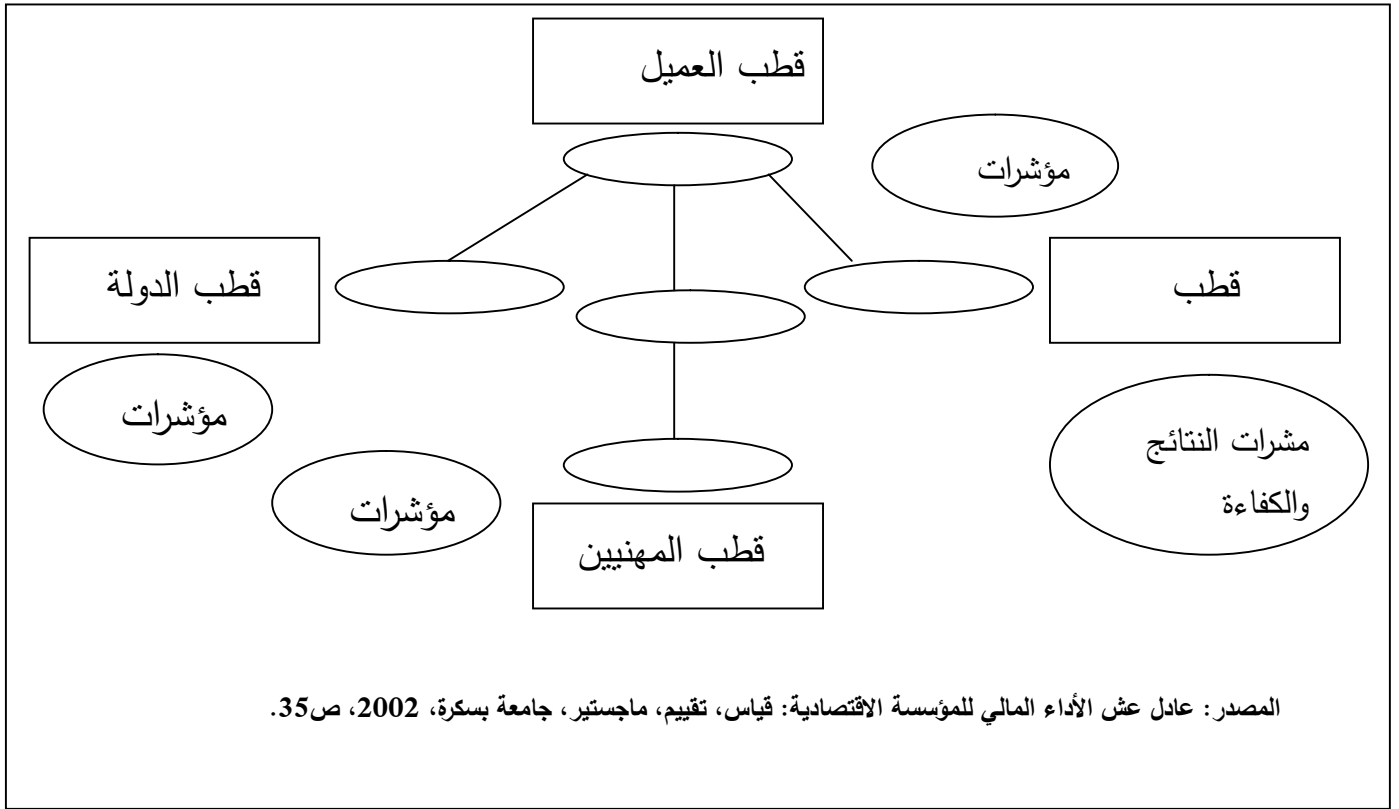
لقد جاء هذا التعريف من منطلق مفهوم الأداء يقتصر لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى، ومم يرون أن الأداء هو الكيفية التي تؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات الموافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة، طبقاً للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة إلا ما يمكن الإشارة إليه أن أداء المورد البشري هو جزء من أداء المؤسسة ككل، لان هذا المورد لوحده لا يتمكن من تحقيق أهداف المؤسسة إلا من خلال تفاعل مختلف مواردها.

أما فيما يخص ربط الأداء بالكفاءة والفعالية فان أداء المؤسسة الاقتصادية هو << تلك العلاقة بين موارد المؤسسة والنتائج المحققة في فترة زمنية>>².

¹ فليح حسيني خلف، الاقتصادي الأعمال، ط1، عام الكتاب الحديث للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص355.

² ربيعة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص200.

الشكل (1.2) يوضح أن الأداء مفهوم متعدد الأبعاد



مكونات الأداء: يتكون مصطلح الأداء مكونين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين عاملين الفعالية والكفاءة وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذين العاملين.

1- الفعالية: يرى الباحثون في التسيير مصطلح الفعالية على أنه أداء من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وتعتبر الفعالية هي معيار تعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وبجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح وسنتطرق إلى تحليل هذا المصطلح:

تعني الفعالية "هي فعل الأشياء الصحيحة" وهي تهتم بنجاح المنظمة في تحقيق غايتها على المدى البعيد، وهي ترتبط بتحقيق مصلحة كافة الأطراف ذات العلاقة، بحيث توضع الأهداف الصحيحة والمناسبة لتحقيق وإشباع حاجات جميع الأطراف.¹

وينظر إلى الفعالية حسب "pbuchet vincent" على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة.²

ويقصد بالفعالية "مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف".³

من خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج أن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة مما يدل على مقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والأهداف المنجزة فعليا وتقاس الفعالية بالنسب التالية:

$$\text{الفعالية} = \text{rp} / \text{rm}$$

حيث rm: قيمة المخرجات الفعالية.

Rp: قيمة المخرجات المتوقعة.⁴

2- الكفاءة:

تعريف الكفاءة: تعرف الكفاءة بأنها "القدرة على خفض أو تحجيم الفاقد عن الموارد المتاحة للمؤسسة، وذلك من خلال استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة للجدولة (أي قدر من الناتج والمخرجات عن زمن محدد).

¹ أحمد ماهر الإدارة: المبادئ والمهارات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص23.

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

³ الهام بجياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية، شركة الاسمنت (عين التوتة، مجلة الباحث، العدد الخامس ورقلة، 2007، ص46.

⁴ الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص219.

لذلك فالكفاءة مفهوم يربط بين المخرجات والمدخلات فكلها كانت المخرجات اكبر من المدخلات ثم الحكم على المؤسسة بأنها ذات كفاءة¹.

وتعرف الكفاءة حسب "vincent plauchet" بأنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

من خلال هذه التعاريف السابقة ليتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنية التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة:

$$\text{الكفاءة} = \text{rm} / \text{mr}$$

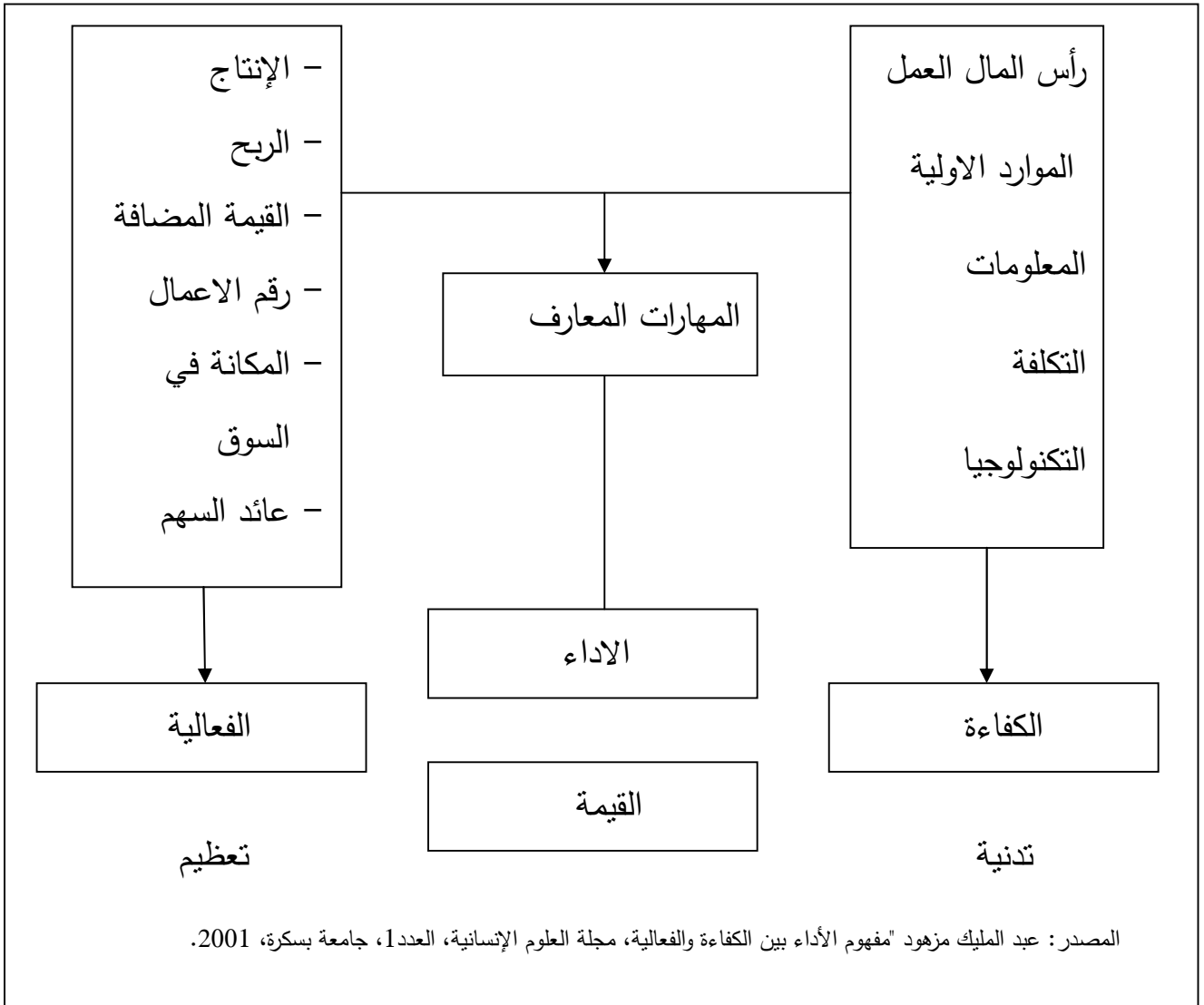
حيث: rm: المخرجات

mr: المخلات².

¹ أحمد السيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص68.

² الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص220.

الشكل (2.2): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية



د- معايير الأداء:

أداء المنظمات يجب أن يقدر على ضوء مجموعة من المعايير المختلفة متداخلة ومتراصة فيما بينها وتكون مستنبطة من الميدان المالي التقني التجاري و الاجتماعي، بمعنى أن الأداء الإجمالي للمنظمات أن يعتمد على الأداء المالي التقني التجاري، الاجتماعي.

أنواع الأداء:

- 1- **الأداء حسب معيار الشمولية:** أن الارتكاز على معيار الشمولية الذي قسم أهداف المؤسسة الاقتصادية إلى أهداف كلية وأهداف جزئية، يمكننا من تقسيم الأداء إلى:
- أ- **الأداء الكلي:** وهو الأداء الذي يتحقق من جزاء مساهمة جميع العناصر والوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة الاقتصادية والتي يمكن نسبها إلى عنصر واحد دون مساهمة باقي العناصر، ومثال على ذلك مدى بلوغ المؤسسة لتحقيق النمو والاستمرارية والشمولية... الخ.
- ب- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع حسب المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة.

الأداء حسب معيار المصدر:¹

ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما الأداء الداخلي والخارجي

- أ- **الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:
- الأداء البشري وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** ويمكن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.
- ب- **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة.

¹ عادل عشي مرجع سبق ذكره ص 6.

2- **حسب المعيار الوظيفي:** الذي يقسم أداء المؤسسة إلى أداء كل وظيفة على حدة، مثل أداء الوظيفة المالية، وأداء وظيفة الموارد البشرية، وأداء وظيفة التموين، وأداء وظيفة الإنتاج... الخ.

ويجب الإشارة هنا أن الأداء الكلي للمؤسسة هو في حقيقة الأمر تفاعل مجمل الاداءات الأنظمة الفرعية لها، ولهذا فان دراسة الأداء الكلي للمؤسسة يستوجب دراسة أداء مختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية.¹

3- **أنواع الأداء حسب معيار الطبيعة:** وهو المعيار الذي يصنف أهداف المؤسسة إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية... الخ، وبالتالي فانه يمكن تصنيف أداء المؤسسة الاقتصادية إلى أداء اقتصادي، وأداء اجتماعي، وأداء سياسي، وأداء تقني،.... الخ، فالمؤسسة الاقتصادية مهما كان نشاطها، فانه لا يمكن الاعتماد على الأداء الاقتصادي فقط، والذي يتجسد بتحقيق الفوائض وتعظيم الأرباح وتدنية مستويات استخدام الموارد، لمعرفة درجة أداء هذه المؤسسة، ولكن أيضا بالاعتماد على مدى تحقيق لمؤسسة للأهداف الاجتماعية، فالمؤسسة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق اكبر مستوى من الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

أما الأداء التكنولوجي والثقافي والسياسي، فالمؤسسة قد تطمح للسيطرة على مجال تكنولوجي معين، أو التأثير على سلوكيات لأفراد وخلق أنماط استهلاكية جديدة، أو ربما التأثير على النظام السياسي القائم بتمويل حملات انتخابية من اجل إيصال الأشخاص معينين إلى مراكز القرار.

¹ ربيعة حروش، مرجع سبق ذكره، ص202.

المطلب الثاني: تقييم الأداء

مفهوم تقييم الأداء: أن تقييم الأداء هو عبارة عن مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء المؤسسة، كما ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها >> تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً، ثم بقياس مدى استخدام الوحدة لمواردها المتاحة استخداماً عقلانياً <<

وبعبارة أخرى فإن >> قياس الأداء الفعلي، ومد النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط المصنوعة، بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء <<

وعليه فإن تقييم الأداء هو قياس انجازات المؤسسة المحققة فعال باستخدام مؤشرات أغلبها كمية ليصبح لدى المديرين معلومات حقيقية تعبر عن النتائج الفعلية للمؤسسة أو لإحدى وحداتها¹.

كم تتمثل عملية تقييم الأداء في استخدام البيانات المتاحة عن أوجه نشاطات الشركة بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية والانحرافات عن الخطط الموضوعية مع قياس النتائج وإظهار المشكلات والمعوقات وتقييم الأنشطة داخل المؤسسة عن طريق مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات المخططة ومع البيانات السابقة، فعملية تقييم الأداء هي عملية رقابية أدائية للحكم على مدى فعالية ونجاح موضوع الأداء سواء كان عنصراً واحداً أم عدة عناصر.

تقييم الأداء هو قياس للتأكد من أن الأداء المالي الفعلي يوافق معايير الأداء المحددة، ويعد التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أهدافها بناء على المعايير الموضوعية فهو عملية

¹ رقيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 205.

دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقاً.¹

أهمية تقييم الأداء: بعد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص والشروط السابقة الذكر، فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال تسيير مواردها وخاصة منها المورد البشري.

- **المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون بان المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان إملائي تحقيق الانحراف الايجابي أي قدم أكثر ما هو مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.

- **تخطيط تعداد الأفراد:** أن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم (المهارات) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

- **التكوين:** أن تطبيق برامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشتمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

- **التحريك الداخلي:** أن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة التسريح قليلاً ما تتحدث على أساس الاقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات ففي اغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل...

- **التدريب:** أن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجا المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجرى

¹ مشغل جهاز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، جامعة الشرق الأوسط الكويت، 2011، ص1.

قياس الأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق (قبل التدريب) النفس العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين

3- أقسام تقييم الأداء: تعتبر عملية تقييم الأداء في المؤسسة عملية شاملة للنشاطات الموجودة داخل المؤسسة، فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من أقسام المؤسسة وعليه يمكن تحديد أقسام تقييم الأداء التالية¹:

3-1- تقييم الأداء المخطط: ويتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول للأهداف المسطرة، وذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات العليا وفق فترات زمنية دورية فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، وربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات، وهذا يهدف إظهار الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية لتنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

3-2- تقييم الأداء الفعلي: ويقصد بها تقييم كافة الورد المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية ودراسة تطوراتها عبر عدة فترات، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة إضافة إلى مقارنتها مع حقيقته من نتائج مع السنة المالية المعينة والسنوات السابقة أيضا.

3-3- تقييم الأداء العام (الشامل): حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كافة الجوانب في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية في عملية قياس والتقييم، وللتمييز بين

¹ مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص43، 44.

أهمية نشاط وآخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحة الذي تراه الإدارة العليا من أجل الوصول إلى درجة تقييم عام للمؤسسة.

4- مراحل تقييم الأداء: هناك عدة مراحل تمر بها عملية تقييم الأداء من أهمها:

4-1- مرحلة التخطيط: ويتم في هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم التقديرية وتحديد أدوات التقييم التي سيتم استخدامها، وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

4-2- مرحلة مقارنة النتائج: ويتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والهدف من ذلك هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف التي تم وضعها مسبقاً، ومعرفة ما إذا كان هناك انحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

4-3- مرحلة مقارنة النتائج: ويتم في هذه المرحلة معرفة ما إذا كانت هناك انحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها.¹

5- فوائد أهداف وشروط نجاح عملية تقييم الأداء.

5-1- فوائد تقييم الأداء:²

- يعتبر تقييم الأداء من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط.
- يفيد تقييم الأداء بصورك مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها، ومعرفة موطن القوة والضعف عن المؤسسة.
- يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتصوير أو الاستثمار أو عند إجراء تغييرات جوهرية.
- يعتبر من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخصص.

¹ منعل جهر، المطيري، مرجع سبق ذكره، ص19.

² توفيق محمد عبد المحسن تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، 2003، ص6.

• يعتبر تقييم الأداء من أهم دعائم رسم السياسات العامة، سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة.

أهداف تقييم الأداء: قد يكون الهدف م تقييم الأداء هدف تسيير حيث يسعى المقيم لإعطاء صورة واضحة الأداء الكلي للمؤسسة والبحث عن طريقة لضمان التسيير الفعال والكفاء للإستراتيجية المتبعة سواء لنشاط المؤسسة ككل أو المنتج بصفة خاصة أو مركز مسؤولية معين.

تتبلور أهداف التقييم فيما يلي:

• تقنية تسمح باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الاهداف المسطرة.

• اتخاذ القياسات والإجراءات اللازمة من اجل تفادي الفوارق الناتجة مستقبلا من سوء التوازن في التسيير عموما والتي تظهر لمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة التقييم الأدائي يهدف أساسا للتحكم في الحدث قبل وقوعه.

• أن وجود نظام سليم للتقييم يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة فهو يساعد ويشجع أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

• يساعد على تشجيع مواطن الضعف التي يعاني منها أعضاء المؤسسة والتي قد تكون أصل سوء الأداء المقدم مثلا نقص التكوين عدم توفر وسائل عمل متطورة...الخ.

شروط نجاح عملية تقييم الأداء:

من اجل تمكن عملية تقييم الأداء م تحقيق الأهداف المسطرة ولكي تؤدي دورها بنجاح يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من الشروط يمكن أن يوجزها على النحو التالي:¹

¹المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص131.

- تحديد العناصر والصفات التي سيتم بناء عليها التقييم بشكل واضح ودقيق ومفهوم حيث يستطيع الرؤساء والمرؤوسين فهمها بشكل جيد سهل وجيد.
- يجب أن يتوفر في عناصر التقييم العمومية وإمكانية الملاحظة وإمكانية التمييز.
- يجب وضوح الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء لكل وظيفة مع مراعاة بعض العناصر المشتركة، في تقييم عدد من الوظائف تتفاوت قيمتها النسبية من وظيفة لأخرى.
- ضرورة تأييد طبقة الإدارة العليا لعملية تقييم الأداء فكلما كانت اتجاهات الإدارة ايجابية نحو عملية التقييم، يعني كلما كانت فرصة نجاحها وتحقيق أهدافها أكثر .
- يجب أن يكون تقييم المشرفين لمرؤوسين قائما على أسس موضوعية وعلى الإدارة العليا أن تتأكد من أن المشرف كان موضوعا في تقييمه لمرؤوسيه وأنه م يكن متجر الواحد أو أكثر من العاملين.
- أن لا يقتصر هدف تقييم الأداء على كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يمتد إلى تحليل ودراسة أسبابها من اجل اقتراح وسائل التصحيح المناسبة.
- وجود نظام لتقييم الأداء يستمد فعاليته من خلال توفر بعض الخصائص كالشمول والوضوح والسرعة والتكامل مع العملية الإدارية¹

¹علي سلمى، الإدارة العامة، دار غريب للطباعة، مصر، 1988، 1989، ص300.

المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي.

الفرع الأول: مفاهيم حول الأداء المالي.

1. مفهوم الأداء المالي: قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية.¹

وكذا يمثل الاداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية تزود الشركة بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات اصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم ، ومما سبق فإن الاداء المالي :

- أداء تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- أداء لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر.

كما يمكن تعريفه على أنه " تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج.

الجدول الملحقة ، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل الأرباح وحسب "Serge Everaert" فإن الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص العناصر التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة.

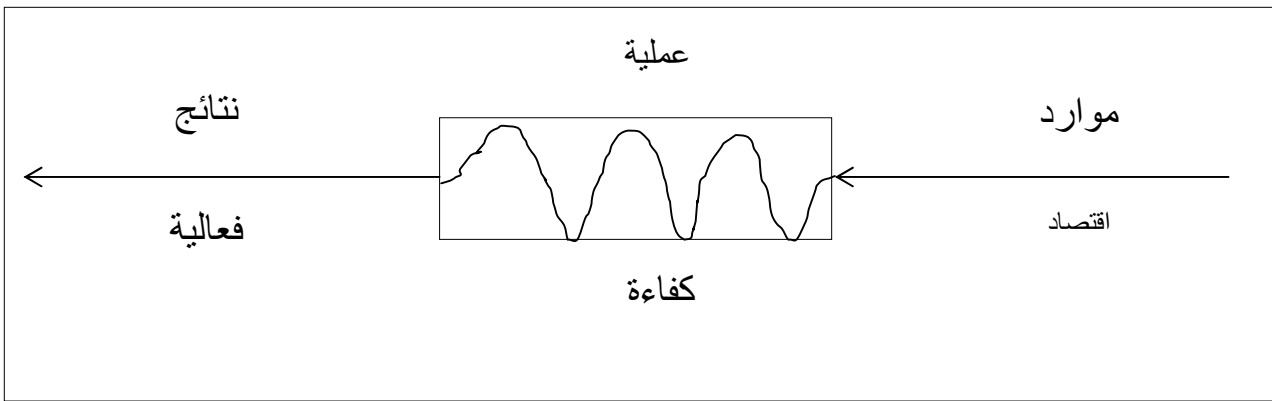
¹ الحميدي محمد المطيري، أثر دوران العاملين على الأداء المالي، جامعة الشرق الأوسط، ماجستير ، الأردن، 2012، ص7.

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة¹.

وتعرف أيضا أنه: " مدى مساهمة الأنشطة عن القيمة والفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية².

الشكل رقم (3.2): إشكالية الأداء المالي حسب "Bouquin".



المصدر : معروف آمال، الانتقال من الأداء المالي إلى الأداء الاستراتيجي ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2011، ص5.

2- أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيدهم القرارات المالية للمستخدمين.

كما تبرز أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها فعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه

¹ محمد محمود الخطيب، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان ، 2010، ص45.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر، الرياض -المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها ، واستثماراتها وفق الأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة¹.

3- العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها ، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية ، ومن أهم العوامل المؤثرة على الاداء المالي للمؤسسة نجد²:

1.3 العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالية للمؤسسة:

هي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء للمؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة والتكاليف.

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.

- الرقابة على تكلفة الحصول على الاموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف على رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية ومحاولة تصحيحها ، ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

¹ محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره، ص46.

² السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الاعمال ، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية ، 2000، ص39.

• نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:

وتحسب كما يلي: (إجمالي الفوائد + إجمالي الأصول المنتجة) $\times 100$

حيث إجمالي الأصول المنتجة: إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات .

وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

• نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:

ونحسب كما يلي¹:

(إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي ودائع العملاء والمستحقات) $\times 100$

حيث توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء، المستحقات) ويعبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

2.3 العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها ، و إنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتعليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجيا المؤثرة على توعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق.

¹ السعيد فرحات ، نفس المرجع السابق، ص42.

- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

4- تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي:

لا يمكن إن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة ، واختيار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي ، بل ينبع من المصلحة ومركز المسؤولية المراد تقييم أدائها ، ومن أجل اجتناب الاختيار العشوائي للمؤشرات والمعايير حاول الباحثون وضع طرق علمية تسمح بتجديد المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة، والطريقة التي يركز عليها في أغلب المرات تتمثل في إتباع ثلاث مراحل أساسية:¹

- المرحلة الأولى: تحديد الأهداف والمهام الأساسية.

- المرحلة الثانية: تحديد عوامل النجاح التي يركز عليها المسؤولين من اجل بلوغ الأهداف المرسومة ، ويمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة الوسائل الفعالة لإنجاز الأهداف.

- المرحلة الثالثة: البحث عن المؤشرات التي تسمح بضبط أو بمراقبة عوامل النجاح.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي.

1.تعريف: لكي تقف أي إدارة على نقاط قوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن ان تواجهها كان لا بد لها من تقييم اداءها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود للإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا ،

¹ عادل عشي ، مرجع سبق ذكره، ص37.

وعلى هذا فالأداء المالي هو : " مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".¹

وعليه فعملية تقييم الأداء المالي ما هي إلا: "قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على غدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطرف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة".

يدل تقييم الأداء المالي للمؤسسة على تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.²

1-خطوات تقييم الأداء المالي: تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في أي مؤسسة بثلاث مراحل أساسية ألا وهي:³

أ. مرحلة تحليل النتائج وإجراء المقارنات:

حيث يتم إجراء مقارنة بين النتائج التنفيذية الفعلي خلال الفترة موضع التقييم ونتائج التنفيذ المستهدفة ما هي واردة في الخطة ، وعلى ضوء هذه المقارنة يتم تحديد مدى تحقيق الأهداف ومدى تقدم أو تخلف التنفيذ الفعلي خلال الفترة موضع التقييم وبين الفعالية المحققة عن فترات سابقة ، وعلى ضوء هذه المقارنة يتم تحديد مدى تطور النتائج المختلفة.

¹ طارق قدوري، محمد نجيب دبابش، دور النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واقع وآفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 2013/6/5، ص7.

² توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد ... لعالم جديد ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003-2004، ص3.

³ عبد الكريم خيري، مرجع سبق ذكره ، ص88.

ب. مرحلة قياس التغيرات وتفسيرها:

ويتم في هذه المرحلة تحليل وتفسير أسباب الاختلاف بين نتائج التنفيذ الفعلي عما وردت في الخطة ، وكذلك تفسير أسباب الاختلاف بين نتائج لتنفيذ في الفترة محل التقييم ونتائج التنفيذ في الفترات السابقة ، ويمكن تلخيص اسباب اختلاف النتائج الفعلية عن الأهداف وعن نتائج الفترات السابقة فيما يلي:

- عدم الدقة في تحديد الأهداف نفسها من الناحية الكمية أو الزمنية.
 - وجود نقاط ضعف أساسية في خطة التنفيذ وإستراتيجية.
 - وجود عيب في التنظيم القائم الذي يتم في إطار تنفيذ الخطة.
 - عدم توافر نظام فعال للرقابة الداخلية ، وما يترتب على ذلك من عدم توافر مؤشرات الرقابة التي توضح الموقف للإدارة أولاً بأول دون إبطاء.
 - عدم وجود نظام للحوافز يرتبط بتحقيق الأهداف الموضوعية.
 - عدم توفر عام أو أكثر من عوامل الإنتاج المتاحة تحت تصرف الإدارة.
- ج. مرحلة تحديد الجهة المسؤولة عن حدوث الاختلافات:**

تتمثل في التحديد المسؤولة التي تسببت قراراتها عن حدوث الاختلافات في النتائج ، وهنا يجب التفرقة بين طبيعة المسؤولية وما إذا كانت مسؤولية داخلية أو مسؤولية خارجية ، فالمسؤولية الداخلية تعبر على ان اختلاف نتائج التنفيذ قد حدث بسبب أحد القرارات أو الأعمال التي تمت داخل المؤسسة ، أما المسؤولية الخارجية فهي تمثل عن الاختلافات الخارجية التي تحدث نتيجة عوامل لا يمكن لإدارة المؤسسة ان تتحكم فيها.

2-أهداف تقييم الأداء المالي: لأداء المالي عدة أهداف لذكر منها على سبيل المثال لا

حصر:

يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية الراجعة التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها كما إن تقييم الأداء يزود المؤسسة بتغذية عكسية عن الأداء المالي من أجل تطويره يخطط مستقبلية ويزودها بوثائق داعمة للقرارات بالأمور المالية.

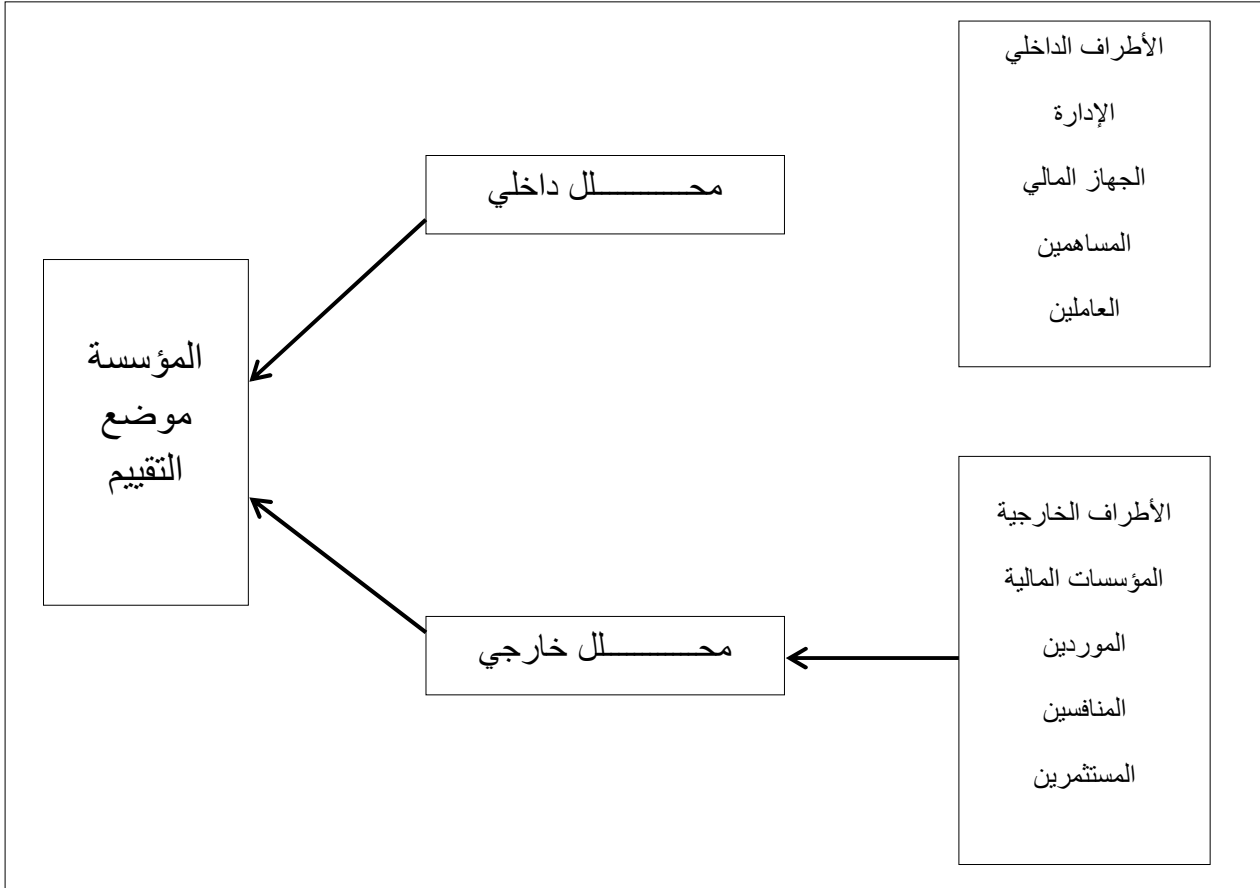
ويهدف تقييم الأداء المالي إلى تحسين وتطوير الأداء في الشركات التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء الملاحظات بشأنها إلى مستوى دراسة ككل في محاولة لمعرفة مستوى تحقيقه لأهدافه ومدى تأسيس إدارته على قواعد الكفاءة والتوفير ، من حيث التنظيم و التشغيل وصولا إلى النتائج المستهدفة مع بيان المعوقات والانحرافات التي يسفر عنها التقييم ودراسة أسبابها ومن ثم الوصول إلى الوسائل الكفيلة بعلاجها ، وتجنب تكررها مع ضرورة الحرص على استمرار تلك الأسباب والوسائل والعمل على تطويرها في الشركات جميعها.

كما يلعب دورا مهما في إدارة الشركة من خلال تزويد الأفراد والجهاد المختلفة سواء كانوا يعملون بهذه الوحدات ، أو من خارجها (المساهمون، المستثمرون، العملاء العاملون ، الموردون ، المحللون الماليون) بمعلومات مالية حول أداء الشركة تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية فيحكم المساهمون على أداء الشركة وفق مؤشرات الزيادة أو النقص في قيمة الأسهم التي يمتلكونها وتزويدات الأرباح التي تحقق في السنة المالية ، فيما يحكم العملاء على أداء المنظمة من خلال المنفعة التي يتحصلون عليها مقابل الأموال التي يدفعونها نتيجة استخدام منتجات الشركة كما أن استقرار العمالة ومستوى الأجور يعد مقاسا يحكم من خلاله العاملون على أداء الشركة.¹

¹ مشعل جهاز المطيري، مرجع سبق ذكره ، ص13، 12.

وكذا الكشف على مدى تحقيق القدرة الإدارية والقدرة الكسبية حيث إن الأولى تعني القدرة على توليد إيرادات سواء من الأنشطة التجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية بينما تعني الثانية القدرة على تحقيق فائض من الأنشطة.¹

الشكل رقم (4.2): الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي.



المصدر: جمال الدين مرسي وآخرون، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرار)، الدار الجامعية 206، ص98.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك عدة أطراف تستفيد من عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة ، منها الأطراف الداخلية كالإدارة والمساهمين ... الخ، والأطراف الخارجية كالمؤسسات المالية والمنافسين.²

¹ د/ دن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة الجزائر، 2006، ص41.

² جمال الدين مرسي وآخرون، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرار ، الدار الجامعية ، 2006، ص98.

المبحث الثاني: طرق قياس وتقييم الأداء المباني

ومن اجل حل معرفة مدى كفاء الإدارة وخاصة أدائها المالي نستعين بعدد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الأداء المالية، تعتبر مؤشرات النسب المالية ومؤشرات التوازن التي سنتناولها في هذا المبحث حيث تعبر من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الأدوات عن تحليل القوائم المالية للوقوف على مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسة.

المطلب الأول: نقيم الأداء المالي بمؤشر السيولة والنشاط

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي بمؤشر السيولة.

1- نسب السيولة: ¹ تهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية (المتداولة) وبما أن هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو الشبه النقدية أو من التدفق النقدي الناتج عن المبيعات النقدية أو من تحصيل الذمم المدنية أو خصم أوراق القبض لذلك يجب على المؤسسة أن تحتفظ لمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة وذلك لان بعض هذه الأصول قد يحتاج إلى فترة زمنية قد تطول نسبيا وقد تقصر لكي يتحول إلى نقدية وهذه المجموعة من النسب تشمل.

أ- النسبة الجارية (التداول): ² تقيس هذه النسبة عدد مرات تغطية "الأصول" المتداولة الخصوم، المتداولة، إلى أي مدى يمكن أن تتدنى القيمة الدفترية الأصول المتداولة ولا يزال عن استطاعة الشركة أن تسدد جميع الخصوم المتداولة.

¹ عليان الشريف وآخرون، الادارة والتخليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2007، ص 190.191.

² هيئة الاوراق المالية والسلع ، ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في الاسواق الاوراق المالية، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص56.

المتداولة الأصول

$$\text{النسبة الجارية} = \frac{\text{المتداولة الأصول}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

المتداولة الخصوم

ب- **نسبة السيولة السريعة**¹: تستعمل هذه لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل أصولها من البضاعة ، وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدما من البسط.

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

الأصول المتداول-البضاعة-المصروفات المدفوعة مقدما

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداول-البضاعة-المصروفات المدفوعة مقدما}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

ويتطلع بعض المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها 1:1 كهدف مقبول لهذه النسبة.

ت- **نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)**²: تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاحة، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من جوداتها السداد ديونها وتحسب بعلاقة التالية:

¹ مفلح محمد عقل مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص 314.315.

² منير ابراهيم هندي: الادارة المالية - مدخل تحليل معاصر - ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر 1999، ص48.

النقدية

نسبة السيولة الفورية = _____

الخصوم المتداولة

وهناك من يعطي¹ لنسبتي السيولة المختصرة (السريعة) والسيولة الجاهزة (الفورية)، المجال (30 إلى 50) % و (20 إلى 30) % على الترتيب، لذلك اجتهاد قد بتطبيق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى ، السبب في ذلك أن تلك النسبتين قد تتحققا في لحظة معينة، وبالتالي من الخطأ الحكم على ديمومة الوضعية.

الفرع الثاني: نسب النشاط

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتتضمن نسب النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الموجودات، مع تركيز على ذلك الجزء من الموجودات ذوات الصلة الأكثر عن تحقيق المبيعات خاصة المؤسسات التجارية، وتقوم نسب النشاط على اقتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومينين وموجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن.²

¹ مبارك لسوس: التسيير المالي الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012 ص48.

² مفلح محمد عقل مرجع سبق ذكره ص 316-317.

1- **معدل دوران مجموع الأصول:** يتم حساب معدل دوران الأصل بقسمة المبيعات الصافية للسنة على مجموع الأصول وبهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في الاستغلال تلك الأصول¹ ، ويتم حساب هذا المعدل كما يلي:

المبيعات الصافية السنوية

معدل دوران مجموع الأصول = _____

مجموع الأصول

وهذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الإدارة في استخدام الأصول والاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدرة كبيرة من المبيعات، ولذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة²

2- **معدل دوران الأصول المتداولة:**

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

صافي المبيعات

معدل دوران الأصول المتداولة = _____ = ***مرة

مجموع الأصول المتداولة

تكمل هذه النسبة معدلات الدوران الأخرى، لكنها تركز على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.

¹ منير ابراهيم هندي مرجع سبق ذكره ص 83.

² كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر 2006، ص 211.

وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الأصول المتداولة عن توليد المبيعات خاصة في المؤسسات التي تتعاطى الأعمال التجارية، والمعدل المرتفع للنسبة مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال قليل، وهذا مؤشر على التوسع في المتاجرة.

وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاية، أمل بسبب عدم توليد حجم المناسب من المبيعات، أو بسبب زيادة الاستثمار في بنود رأس المال¹.

3- معدل دوران الأصول الثابتة:

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

رقم الأعمال (صافي المبيعات)

معدل دوران الأصول الثابتة =

الأصول الثابتة

يحسب معدل دوران الأصول الثابتة بتقسيم المبيعات على الأصول، جماعي الأصول الثابتة، ويقيس المعدل غالبا فانه يدل على استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة ، أما إذا كان المعدل منخفضا فانه يدل على عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم الاستثمارات عن الأصول الثابتة، وبالتالي فان المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكدر الإنتاج في المستودعات بشكل مخزون سلعي عوضا من تصريفه في السوق².

¹ مفلح محمد عقل مرجع سبق ذكره ص 325،326.

² هيئة الأوراق المالية والسلع، ذمرجع سبق ذكره ص 63.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باس نسب الربحية والمديونية

الفرع الأول: نسب الربحية

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الأصول وعلى حقوق المالكين لهذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرين يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساته والمقروضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها ولعل أهم نسب الربحية هي ¹.

1- **نسبه هامش الربح:** تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات، ويختلف هامش الربح من قطاع إلى آخر حسب درجة المنافسة أو الاحتكار الموجود في ذلك القطاع.

وتحسب وفق العلاقة التالية:

الأرباح الصافية

نسبة هامش الربح = —————

المبيعات

2- **نسبه ربحية الأصول:**

يتم حساب الربح على الأصول بقسمة صافي الربح على القيمة الإجمالية للأصول انه مقياس مهم للربحية الشاملة أو الكفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، ولكي تتمكن المؤسسة من الاستمرار في أداء نشاطها يجب أن تفوق هذه النسبة التكلفة الكلية للأموال.²

¹ مفلح محمد عقل ، مرجع سبق ذكره ص 327.

² هيئة الاوراق المالية والسلع ص 66.67.

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة ربحية الأصول}$$

العائد على حقوق المساهمين المالكين:

تعبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة¹.

وهذه النسبة تعبس مدى قدرة ونجاح الإدارة في تعظيم العائد الخاص بالمستثمرين².

ويعتبر مؤشرا أيضا على مدى قدرة المؤسسة³ على جذب الاستثمارات إليها يحكم كون العائد على الاستثمارات محددًا أساسيا لقرارات المستثمرين.

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق المساهمين (رأس المال + الأسهم الممتازة + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة)

وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين (المالكين)}} = \text{العائد على حقوق المساهمين}$$

صافي حقوق المساهمين

¹ مفلح محمد عقل مرجع سبق ذكره ص 330.

² عليان الشريف وآخرون مرجع سبق ذكره ص 221.

³ مفلح محمد عقل مرجع سبق ذكره ص 330

3- نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول:

وتشير إلى النسبة المئوية للأصول الممولة عن طريق حقوق المساهمين مقياس للقدرة على الإيفاء بجميع الديون.

الفرع الثاني : نسب المديونية (الرفع والتغطية)

هي عبارة عن بيان درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الأصول، ويترتب على هذا النوع من التمويل أعباء مالية، لا بد من أدائها عند أجل استحقاقها ، قبل دفع أي توزيعات على الملاك، والتوقف عن دفع هذه الأعباء، له تأثير على مركز المؤسسة، لذلك تهتم الإدارة والملاك وغيرهم، بالتعرف على درجة التمويل بالمديونية (والتي تتمثل في إعفاء الفوائد من الضرائب فهي تخصم من الدخل لتحديد الدخل الخاضع للضريبة)، والمخاطر المترتبة على استخدام التمويل بالمديونية، خاصة في حالة التوقف عن دفع الفوائد وأصل الدين¹.

1- نسبة الاقتراض إلى الملكية:

تقيس هذه النسبة مدى نسبة مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة لأن انخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية والمعيار النمطي لهذه النسبة عن المؤسسات الصناعية 1:1، أي أن لا تزيد أموال الاقتراض عن مجموع حقوق المساهمين أي أن تكون مساهمتها في تمويل أصول المشروع متساوية مع مساهمة حقوق الملكية.²

¹ عبد الغفار حنفي، تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى، النشر والتوزيع الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 ص60.

² عليان الشريف وآخرون مرجع سبق ذكره ص 211

حجم الاقتراض

ويمكن احتساب النسبة الاقتراض إلى الملكية = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{100} * 100$

حقوق الملكية

2- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

هذه النسبة تبين مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عند ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة (افراضها) وبالتالي فان نسبة الخصوم المتداولة ستكون مرتفعة هذا مؤشرا على درجة الحيوية لدى المؤسسة ويحسب كما يلي

خصوم المتداولة

نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{100} * 100$

حقوق الملكية

3- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:

تقيس¹ هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي فان هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على انخفاض مساهمة الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الادرات المالية اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل أي أصول ثابتة جديدة أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا مؤشرا على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي أصل ثابتة إضافة يمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

¹ عليان الشريف وآخرون مرجع سبق ذكره من 211-212.

حقوق الملكية

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{منفي الأصول الثابتة}}{100^*}$$

منفي الأصول الثابتة

4- نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض:

هذه النسبة تعتبر مؤشرا على قدرة على السداد وذلك لأن سداد القروض يتم من خلال النقدية المتوفرة (والتي تعتبر عنصرا من الأصول المتداولة) وبالتالي فان المؤسسة التي تملك نسبة أكبر من الأصول المتداولة مقارنة مع الاقتراض تكون قدرتها على السداد أكبر والسبب في ذلك هو أن الأصول الثابتة تخسر نسبة كبيرة من قيمتها عند تصفيتها أو بيعها على عكس الأصول المتداولة ويمكن حسابها كما يلي:

مجموع الأصول المتداولة

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{100^*}$$

حجم الاقتراض

5- نسبة الديون إلى مجموع الأصول:

تفسر هذه النسبة مدى مساهمة المقترض في تمويل استثمارات المؤسسة ويطرح الناتج من

(واحد) يمكن الحصول على نسبة مساهمة المساهمين في التمويل

ويمكن حسابها كما يلي:

إجمالي الديون

$$\text{نسبة الديون إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

(1) **التعريف التوازن المالي:** يمكن تعريف التوازنات المالية بأنه التقابل أقيمي الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مودة استعمالها التي ترفق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها،¹ وتتقسم التوازنات المالية إلى ثلاثة عناصر وهي:

الفرع الأول رأس المال العامل:

(1) مفهوم وأهمية رأس المال العامل:

يرتبط مفهوم رأس المال العامل بشدة بمفهوم سيولة الاستحقاقية وسائل التمويل، وانطلاقا من هذا الارتباط يعرفه P. Cons كمايلي «رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة»²

ويعرفه البعض بتعريف لا تختلف عن سباقه في الجواهر كما يلي: «مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة، أما الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة فيطلق عليه صافي رأس المال الذي يعطي لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الخصوم الجارية و ان ارتفاع نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تدل على مقدرة المشروع على مقابلة التزاماتها، إن كان الكثير يعرف رأس المال العامل أنه الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة»³

¹ ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الافاق الجزائر، 1991، ص 22.

²perreconso , r , Lavaud, Fonds de roulement et politique financiere, Dunod, paris, 1982 , p 08

³محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مرجع سين ذكره ص 7

(2) طرق حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية و أسلوب أسفل الميزانية.

أولاً: أسلوب أعلى الميزانية:

في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

= (الأموال الخاصة + الديون الطوية) - الأصول الثابتة.

هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل.

= (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) - الديون قصيرة الأجل.

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

(3) العوامل المؤثرة في مستوى رأس المال العامل:

هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية و التي يمكن أن تؤثر في مستوى رأس المال العامل سواء بزيادته أو نقصانه، حيث أن كل زيادة أو نقصان في قيمة عنصر ما قد تؤدي إلى زيادته أو نقصانه حسب وضعيته في الميزانية المالية.

تتنمي تلك العناصر إلى الأموال الدائمة أو إلى الأصول الثابتة فقط لأن العناصر التي تحتويها الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل تغييرها لا يؤثر في رأس المال العامل فزيادة عنصر من عناصر الأصول المتداولة يؤدي إما إلى نقصان عنصر آخر منها و إما

إلى زيادة عنصر من الديون القصيرة الأجل، فمثلا بيع جزء من الإنتاج التام (أي نقص في المخزونات) يؤدي إلى زيادة في قيمة العملاء أو أحد النقديات.¹

الجدول التالي يوضح العناصر التي تزيد في رأس المال العامل و العناصر التي تنقص منه.

الجدول رقم (1.2): العناصر المؤثرة في رأس المال العامل.

العمليات المنقصة من رأس المال العامل	العمليات التي تزيد في رأس المال العامل
1. زيادة الأصول الثابتة:	1. زيادة المول الدائمة
- قيم معنوية	- زيادة الأموال الخاصة: زيادة رأس
- قيم ثابتة	المال و الاحتياطات، إعانات الاستثمار
- قيم أخرى	...الخ
2. انخفاض الأموال الدائمة:	- زيادة القروض الطويلة و المتوسطة
- نقص الأموال الخاصة:	الأجل.
• توزيع الاحتياطات	2. انخفاض الأصول الثابتة
• توزيع أرباح السهم	- التنازل عن الاستثمارات المعنوية
• اقتطاعات للفائدة المستغل	الثابتة و الأخرى.
• خسائر الاستغلال	
- تسديد الأموال المقترضة	

المصدر: علجيمي حسن لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 41.

¹ إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1996، ص 12.

من الجدول يتضح أن زيادة عنصر من الأصول الثابتة أو انخفاضه من الأموال الدائمة يؤدي إلى انخفاض مستوى رأس المال العامل، أما زيادة عنصر من الأموال الدائمة أو انخفاضه من الأصول الثابتة فيؤدي إلى زيادته.¹

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي و خاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.

1) مفهوم احتياجات رأس المال العامل:

يرتبط الاحتياج من رأس مال العامل ارتباطا شديدا بدورة الاستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة، تتمثل دورة الاستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط و لحظة تحصيل المؤسسة نقدا مالها من حقوق على عملائها و أثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بمجموعة من الأنشطة هي: التخزين، الإنتاج، البيع، الفترة الزمنية المنحصرة بين لحظة الشراء ولحظة التحصيل النقدي تمثل احتياج التمويل أو احتياج الاستغلال الذي قد يطول أو يقصر و هذا حسب طبيعة نشاط المؤسسة.

أما الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة شراء المواد و لحظة تسديد ديون الموردين تمثل موارد التمويل أو موارد الاستغلال و مقارنة الموردين يكشف لنا احتياج المؤسسة لرأس مال العامل أم لا.

¹ علجمي حسن خلف، السلسلة العلمية في التقنيات الكمية للتسيير المالي و التحليل المالي، الجزء الأول 1997، ص 41.

يتمثل احتياج رأس مال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون و القيم محققة) غير مغطى بالديون قصيرة الجل (موارد الدورة) و يضم هذا الاحتياج عنصرين هما: احتياج رأس مال العامل للاستغلال (BFRE) و احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال (BFRHE)، النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة.¹

و بعلاقة رياضية يمكن التعبير عن الاحتياج من رأس مال العامل كما يلي:

$$\text{احتياج رأس مال العامل (BFR)} = \text{احتياج رأس مال العامل للاستغلال (BFRE)} + \text{احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال (BFRHE)}.$$

كما يمكن تحديد الاحتياج بوحدات نقدية يمكن تحديده أيضا بوحدات الزمن (الأيام) و

يتم هذا بالتعبير عن الأنشطة بالزمن و ذلك كما يلي:

س: هي مدة التخزين و الإنتاج و التي تتحصر بين لحظة الشراء و لحظة البيع.

ص: هي مدة تسديد العملاء.

ع: هي مدة تسديد ديون الموردين.

$$\text{إذن: } \text{إ ر م ع (BFR)} = \text{س} + \text{ص} - \text{ع}$$

(2) خصائص لاحتياجات رأس المال العامل:

إن قيمة احتياجات رأس مال العامل غير ثابتة لأنها ناتجة عن حركة المخزون و حركة الحقوق من جهة و حركة الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى.

¹حنفي عبد الغفار، الادارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1989، ص-ص 120-121.

كما قلنا سابقا فإن احتياجات رأس مال العامل يتكون من مصاريف و موارد الدورة فاستخدامات الدورة هي عبارة عن مجموع الاحتياجات التي تحتاجها المؤسسة في الدورة الإنتاجية حيث ترتبط هذه الاحتياجات بسرعة دوران بعض العناصر الأصول المتداولة و المتمثلة في:

- سرعة دوران المخزون.

- مصاريف المخزون.

- مصاريف القيم القابلة للتحقيق.

- تحليل مكونات المخزون.

إن الاستمرارية في احتياجات رأس مال العامل يعبر عن تطور مؤشر نشاط المؤسسة المتمثلة في رقم الأعمال و حجم الإنتاج.

3) طرق حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس مال العامل من خلال طريقتين: طريقة دراسة الميزانية و طريقة رأس مال العامل المعياري أو كما يسميها البعض طريقة الخبراء المحاسبين بفرنسا.

أولاً: طريقة دراسة الميزانية

في هذه الطريقة يتمثل احتياج رأس مال العامل في الفرق بين الأصول المتداولة عدا الخزينة و الديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية.¹

نلاحظ أن الخزينة لم تؤخذ بعين الاعتبار، و هذا لعدم الامكان اعتبارها احتياجات للدورة، و كذلك السلفات المصرفية و هذا لطبيعتها، لأنها في الغالب تكون في شكل ديون سائلة لفترة قصيرة جدا تمنح للمؤسسة في آخر الدورة للتسوية.

¹ ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

احتياج رأس مال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

إ ر م ع = (قيم الاستغلال + قيم محققة) - (الديون قصيرة الأجل + السلفات المصرفية)

إذا كان الفرق موجبا فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغط كلية بمراد الدورة بالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها، أما في حالة الفرق السالب فهذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بمراد الدورة و بالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة على موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

ثانيا: طريقة رأس مال العامل المعياري

وضعت هذه الطريقة من طرف خبراء المحاسبة بفرنسا و تسمى أيضا بالطريقة المعيارية، حيث تقدم هذه الطريقة نتائج أدق من نتائج طريقة دراسة الميزانية و الأساس الذي تبنى عليه هذه الطريقة هو وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من النقدية و ليس كل تدفق له علاقة مع الخزينة يؤخذ بعين الاعتبار لكن تدفقات الخزينة المعنية هي تلك التي في علاقة مع عناصر احتياج رأس مال العامل، و تتمثل هذه العناصر بصفة عامة في البضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة، المنتجات نصف مصنعة، العملاء و أوراق القبض، الموردون و أوراق الدفع.

الفرع الثالث: الخزينة.

تعرف الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة و أي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية.}$$

و يمكن إيجاد علاقة لحساب النتيجة إذا تم القيام بالحسابات التالية:

$$\text{لدينا: الأصول} = \text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة} \dots (1)$$

$$\leftarrow \text{القيم الجاهزة} = \text{الأصول} - (\text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة})$$

$$\text{الخصوم} = \text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل} + \text{السلفات المصرفية} \dots (2)$$

$$\leftarrow \text{السلفات المصرفية} = \text{الخصوم} - (\text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل})$$

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} \dots (3)$$

بتعويض قيمتي القيم الجاهزة و السلفات بما يكافئهما في الخزينة نجد:

$$\text{الخزينة} = [\text{الأصول} - (\text{القيم الثابتة} + \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة})] - [\text{الخصوم} - (\text{الأموال الدائمة} + \text{الديون القصيرة الأجل})].$$

$$\text{الخزينة} = 0 + \text{رأس مال عامل دائم} - \text{احتياج رأس مال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس مال عامل} - \text{احتياج رأس مال عامل}$$

و منه:

فالخزينة هي مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي و سيولتها، و تأخذ ثلاث حالات هي:

¹ بوعلام بوشاشي، المدير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1997، ص 110.

خزينة سالبة و هذا يدل على أن احتياج رأس مال العامل يفوق رأس مال العامل و هذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة و يفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض و الذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس مال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، و في بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

خزينة موجبة تعني أن رأس مال العامل يفوق احتياج رأس مال العامل و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، و لكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

خزينة معدومة و تعني أن رأس مال عامل و احتياج رأس مال عامل متساويين و هذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

خلاصة:

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هي الأساس الذي يبني عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

من أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية واستخدامها بشكل صحيح في اتخاذ مختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق بعض المؤشرات المالية مثل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي لها ذلك الدور لتقييم الأداء المالي والحكم على كفاءة الإدارة .

الفصل الثالث

دراسة حالة وحدة مطالن الحضنة

تمهيد :

بعد تطرقنا إلى القسم النظري الذي تناول النظام المحاسبي المالي SCF، وكذا تقييم الأداء المالي ، ومنه ولا بد أن نقوم بدراسة ميدانية لتحديد مدى فعالية الأداء المالي بمؤسسة مطاحن الحضنة وذلك من خلال تقييم الأداء المالي عن طريق تحليل القوائم المالية من أجل الوصول في النهاية إلى الحكم على فعالية الأداء المالي للمؤسسة مطاحن الحضنة في ظل النظام المحاسبي المالي لهذا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث يمثل المبحث الأول التعريف بميدان التريص الذي سنتطرق فيه إلى عرض وتقديم الشركة التابعة مطاحن الحضنة ، بداية تعريف الشركة الأم وكذا نشأة الشركة التابعة وإبراز مهام مصالحها وهيكلها التنظيمي فيما سنتناول في المبحث الثاني تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة وصول إلى النتائج الدراسية التطبيقية.

المبحث الأول : التعريف بميدان التربص

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مؤسسة الصناعة و الحبوب و مشتقاتها بسطيف

1-التعريف بالمؤسسة الأم:

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن و أصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته ، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية و وضع وحدات أخرى في بعض المناطق ، ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق و الطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب و مشتقاتها بسطيف ، فقد أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم : 367/82 بتاريخ 27 نوفمبر 1982 ابتداء من 2 أبريل 1990 تحولت إلى شركة مساهمة في إطار الإصلاحات الاقتصادية رأسمالها في 1997 قدر بـ : 2.525.000.000 د ج .

ويكمن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) و إنتاج وتسويق المواد المشتقة (سميد ،دقيق ،عجائن غذائية وكسكي) . تستغل ممتلكات مجمع الرياض سطيف وتسيير من قبل عشر (10) شركات تابعة ذات أسهم سبعة (07) منها تختص في تحويل القمح الصلب واللين (43000قنطار/يوميا) .

موفرة بذلك للسوق :

22000قنطار/اليوم السميد .

8700 قنطار/اليوم الدقيق .

680 قنطار/اليوم العجائن الغذائية .

120 قنطار/اليوم الكسكى.

60 قنطار/اليوم العجائن بدون علوتين.

تمتلك المؤسسة عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها : (سطيف ، المسيلة ، برج بوعرييج ، بجاية ، بسكرة ، ورقلة) .

2-الشركات التابعة هي:

-مطاحن البيبان/ش م .برج بوعرييج.

-مطاحن الهضاب العليا /ش م .شوف لكداد.سطيف.

-مطاحن الصومام /ش م.سيدي عيش(بجاية).

-مطاحن الزيبان/ش م.بسكرة .

-مطاحن الحضنة /ش م .المسيلة .

-مطاحن سيدي عيسى/ش م (المسيلة).

-مطاحن الواحات /ش م توقرت.

أما الشركات التابعة الثلاث المتبقية ،فإثنتان منهما تضمنان الدعم اللوجستيكي ،فهما مختصتان في:

-النقل البري للبضائع (المواد الأولية والمواد تامة الصنع)والمسماة "نقل الفوارة /ش م "سطيف -الإنجاز والصيانة الصناعية والمسماة "صورمي /ش م"سطيف.

وتختص الثالث في استصلاح الأراضي بالجنوب وتدعى "فلاحة الجنوب /ش م"ورقلة.

3- المؤهلات والتنمية في "رياض سطيف":

تتركز أهم مؤهلات الشركة الأهم فيما يلي:

أ- القدرات الإنتاجية والوضع المالية المريحة للمجتمع، فهما عاملان يشجعان على التشهير بعلامة مؤسسة الرياض سطيف.

ب- الخبرة الكبيرة المكتسبة في مجال تحويل الحبوب.

ت- كفاءة إطارات المؤسسة.

ث- الشفافية في التعامل مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، المحيط..... إلخ)

ج- تنمية برامج تسيير حديثة وإنجاز مشاريع هامة.

*- وفي إطار سياستها التنموية ومراعاة للتحويلات والتغيرات المستمرة للسوق إعتد "الرياض سطيف" جملة الأساليب التي تسمح لها بتوطيد مكانتها الرائدة في مجال الصناعات الغذائية. وبدرجة مردودية رأسمالها وكذا رأسمال مساهمياها من خلال :

- توطدة وتجميع قدراتها الإنتاجية.

- إنشاء مصنع للعجائن الغذائية بطاقة إنتاجية تقدر ب200طن /يوميا ببجاية.

- إنشاء مصنع لتغليف المواد المنتجة (بوليبر وبيلان) بسطيف.

3-1- النتائج المالية :

بين سنتي 1997 و1999 إرتفع رقم أعمال مؤسسة "الرياض" سطيف من 21.032مليار دينار جزائري إلى 22.227مليار دينار جزائري، كذلك الشأن بالنسبة للقيمة المضافة التي عرفت خلال نفس الفترة إرتفاع قدر ب41.83%.

3-2- الرياض "سطيف" ودخول البورصة:

-تعد الرياض سطيف أول مؤسسة تقوم باللجوء العلني للإدخال ،وقد نجم عن ذلك رفع رأسمالها الإجمالي ،وتسعيرة سهمها في البورصة يوم 13 سبتمبر 1999.

تركيبة رأسمالها الإجمالي:

80% الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية الأساسية.

11% المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين)

9% أشخاص طبيعيين.

-ووجه نتاج اللجوء العلني للإدخال ،نحو التأهل التقني والتسيير وسيستهدف خاصة:

-وضع نظام المحاسبة التحليلية .

-مطابقة مقياس النوعية العالمية (إيزو 2000/2001)

-وضع نظام تسيير متكامل .

-عصرنة وتألية الانتاج .

- تطوير مجالي الاتصال ودراسة السوق .

كما تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تحولت المؤسسة إلى شركة مساهمة في سنة 1995 حققت الرياض سطيف أرباحا معتبرة فقد تطورت أرباحها الصافية بنسبة 68.51 % خلال ثلاث سنوات الأخيرة و التي قدرت ب : 21.032.231.000 دج في سنة 1997 مقابل 13.866.198.000 دج سنة 1995 .

وقد زاد رأس المال مرتين سنة 1997/1993 وذلك عن طريق إصدار أسهم نقدية و إدماج الاحتياطات .

يمكننا توضيح الزيادة في رأس المال خلال ثلاث سنوات كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1.3) تطور رأس المال الوحدة : مليون دج

مبلغ تحولات رأس المال						
سنة	إصدارات أسهم نقدية	إدماج الإحتياطيات	حصص عينية	المبالغ المالية	المثالية	عدد أسهم الشركة
-	إسمية/علاوة إصدار	-	-	-	-	-
1995	-	-	-	-	-	8500
1996	-	-	3.150	-	-	8500
1997	-	-	-	4.000	-	8500

ملاحظة : إن الزيادة في رأس المال في سنة 1997 يطابق إصدار 3.150.000 سهم

بقيمة ألف دينار للسهم . إن رأس المال الإجمالي للشركة موزع كالتالي :

1 - مطاحن الصومام / ش م / سيدي عيش (بجاية): 628.000.000 د ج

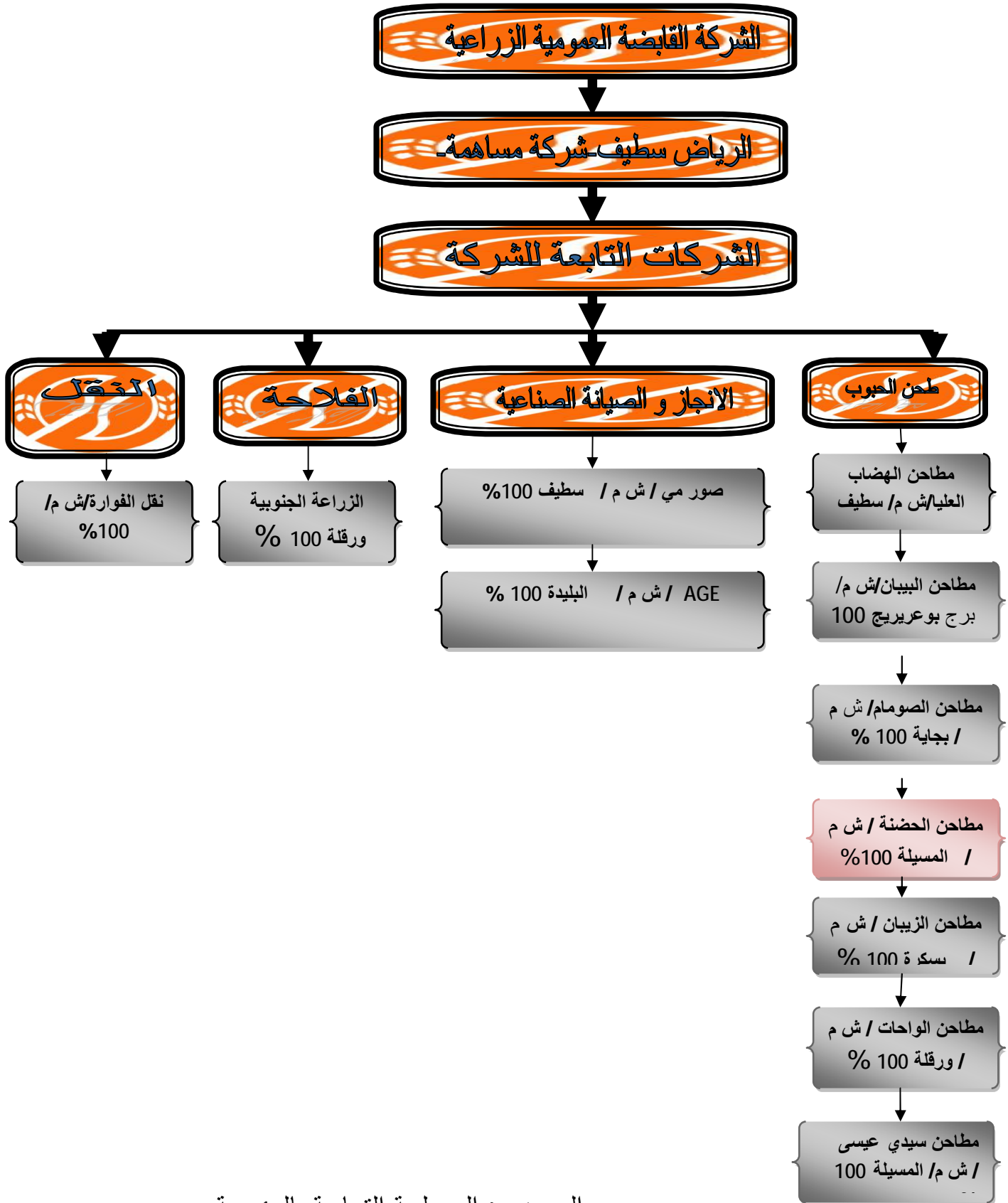
2 - مطاحن البيان / ش م / برج بوعريريج : 627.000.000 د ج

3 - مطاحن الحضنة / ش م / المسيلة : 479.000.000 د ج

4 - مطاحن الهضاب العليا / ش م / سطيف : 265.000.000 د ج

- 5 - مطاحن الواحات / ش م / تقرت : 261.000.000 دج
 - 6 - مطاحن الزيبان / ش م / القنطرة : 235.000.000 دج
 - 7 - مطاحن سيدي عيسى / ش م / : 81.000.000 دج
 - 8 - نقل الفوارة / ش م / : 42.000.000 دج
 - 9 - الفلاحة الجنوبية : 4.000.000 دج
 - 10 - صورمي / ش م / سطيف : 3.500.000 دج
- ملاحظة : يقدر رأس مال رياض سطيف الحالي 5.000.000.000 دج

شكل رقم (1.3) الهيكل التنظيمي " لرياض سطيف "



المصدر : المصلحة التجارية بالمؤسسة

المطلب الثاني : بطاقة فنية حول مطاحن الحضنة بالمسيلة

1 - نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة :

تقع مطاحن الحضنة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين برج بوعريريج والمسيلة ،بدأ بناؤها سنة 1980 حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1982.

وقد حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م²مغطاة .

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة" في 1997.10.01 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 1997.09.07، تحولت إلى شركة تابعة ،شركة مساهمة بتاريخ 1997.10.01 مبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 1997.10.01، تم رفعه في 1998.04.30 إلى 479.000.000 دج وفي 2009 بلغ 1.449.460.000 دج، وتنقسم الوحدة إلى قسمين قسم قديم وقسم جديد هما:

القسم الأول:

يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية من نوع " buhler « بيلر وتاريخ بداية استغلالها سنة 1981 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 2000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب: 242.202.253.51 دج.

القسم الثاني:

يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع "Golfetto" قوفيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج

2- قدرات الشركة :

1- قدرات الشركة:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

- قدرة الطحن 5.500 قنطار/يوميا من القمح الصلب و 1.500 من القمح اللين.

- قدرة الانتاج 3.630 قنطار/يوميا من السميد (سميد ممتاز ب: 64% نسبة

الاستخلاص)، و 1.080 قنطار/يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب: 72% نسبة استخلاص).

- قدرة تخزين 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار - قمح لين 62.500 قنطار).

- طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.

- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالاتي :السميد

199.283 قنطار، الدقيق 209.629 قنطار ،بقايا الطحن 189.004 قنطار، العجائن

الغذائية 531 قنطار.

رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2009 = 1.256.752.274.58 دج

2-وظائف الشركة:

***الوظيفة الإدارية:** وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

-ضمان التسيير الإداري (سير الملفات ،الاتصالات،التوجيه.....إلخ)

-ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية،التسجيلات،التقييم.....إلخ)

-ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات،التموين،صيانة التجهيزات،الإنتاج،تسيير الملفات التقنية.....إلخ)

*الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية :

-تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها .

-بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفريضة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسى.....إلخ.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة:

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل و التركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر و مصالح و فروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه :

1 - رئيس المدير العام :

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة و التنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة و كذلك التنسيق بين الوحدة و مثيلاتها من نفس القطاع و الاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة و لهذا توكل له عدة مهام أهمها :

-الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة .

-يعتبر الواجهة الأولى للوحدة .

-التنسيق بين الوحدة و ممثليها من نفس القطاع .

-يقوم بالربط بين جميع الدوائر .

يقوم بإعلام الرئيس المدير العام برياض سطيف بالحالة اليومية للمؤسسة .

و تنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما :

قسم مهمته التنظيم و التسيير الداخلي " الهيكلية " للوحدة و تتوزع مهامه إلى النواحي التالية:

أولاً : قسم التنظيم و التسيير الداخلي - الهيكلية - للوحدة :

1 - الأمانة العامة : تابعة للمديرية العامة و مكلف بتسجيل البريد الصادر و الوارد و طبع

المراسلات الصادرة عن المديرية العامة .

2 - مصلحة النوعية : مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواءاً كانت هذه

المعايير قانونية متمثلة في الكمية ، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة و مقدار

المنافسة.

3 - المحاسب : يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها .

4 - المستشار القانوني : يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف

تصدرها المؤسسة و ذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني و هو المحامي لدى الشركة و

المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة و مورديها أو زبائنها أو

داخل الوحدة .

5 - مكتب مساعد الأمن و الوقاية : و مهمته حماية الشركة داخلياً و كذا الوقاية خاصة

من ناحية الحرائق ، السرقة و حركة مختلف وسائل النقل في الوحدة و حمايتها من مختلف

الأخطار .

ثانياً : قسم الإشراف على العمال و التسيير الإداري و المالي و المبيعات :

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي :

1 - مديرية الاستغلال : و تنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي :

1/1- مصلحة التموين : ومن مهامها ما يلي :

- شراء الحبوب و المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج .

- تزويد مختلف المصالح و المديریات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم و الإنتاج .

2/1 - مصلحة الإنتاج : مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة

الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية و تهتم برسم و تنظيم

مخطط الإنتاج و عمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج و العمل على احترام كل مراحل الإنتاج

و طرق تنفيذها محددة علمياً و تنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما :

أ-مصنع التحويل رقم (1) : يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية

قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة .

ب-مصنع التحويل رقم (2) : يضم آلات تحويل القمح الصلب و اللين إلى دقيق و فرينة

على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 قنطار من القمح

اللين خلال 24 ساعة .

- كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع :

-فرع محاسبة المواد .

-فرع الطحن و الإنتاج .

-فرع الشحن و التوظيف .

و يوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة و كذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج و ذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة و لهذا تعتبر من أهم المصالح .

3/1 - مصلحة الصيانة : و يشغلها رئيس المصلحة و مهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج و تشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا و تتفرع هذه المصلحة إلى :

فرع الإلكترونيات و الكهرباء : و مهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات و المكيفات .

فرع الميكانيك العام : و هو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن و الشاحنات .

4/1 - مصلحة تسيير المخزونات : تتكفل بتخزين المواد الأولية و المنتجات و دورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون و القيام بعمليات الجرد الشهرية و السنوية ، و تتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في :

- فرع استقبال و تخزين الحبوب .

- فرع تسيير مخزونات الأكياس .

- فرع تسيير قطع الغيار و التجهيزات .

2 - مديرية التسويق : وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال و تشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة ، بوسعادة ، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية .

3 - مديرية الإدارة و المالية : و تنقسم إلى ثلاث مصالح و هي :

1/3 - مصلحة المحاسبة و المالية : تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى و يقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات و تنفرع هذه المصلحة إلى :

- فرع المالية و الصندوق .

- فرع المحاسبة العامة .

- فرع محاسبة المبيعات .

- فرع المحاسبات .

2/3 - مصلحة الموارد البشرية :

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال و كيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي و ذلك لإعطاء أكبر كفاءة ، تنفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين .

- فرع الخدمات الاجتماعية .

3/3 - مصلحة الوسائل العامة : و من مهامها :

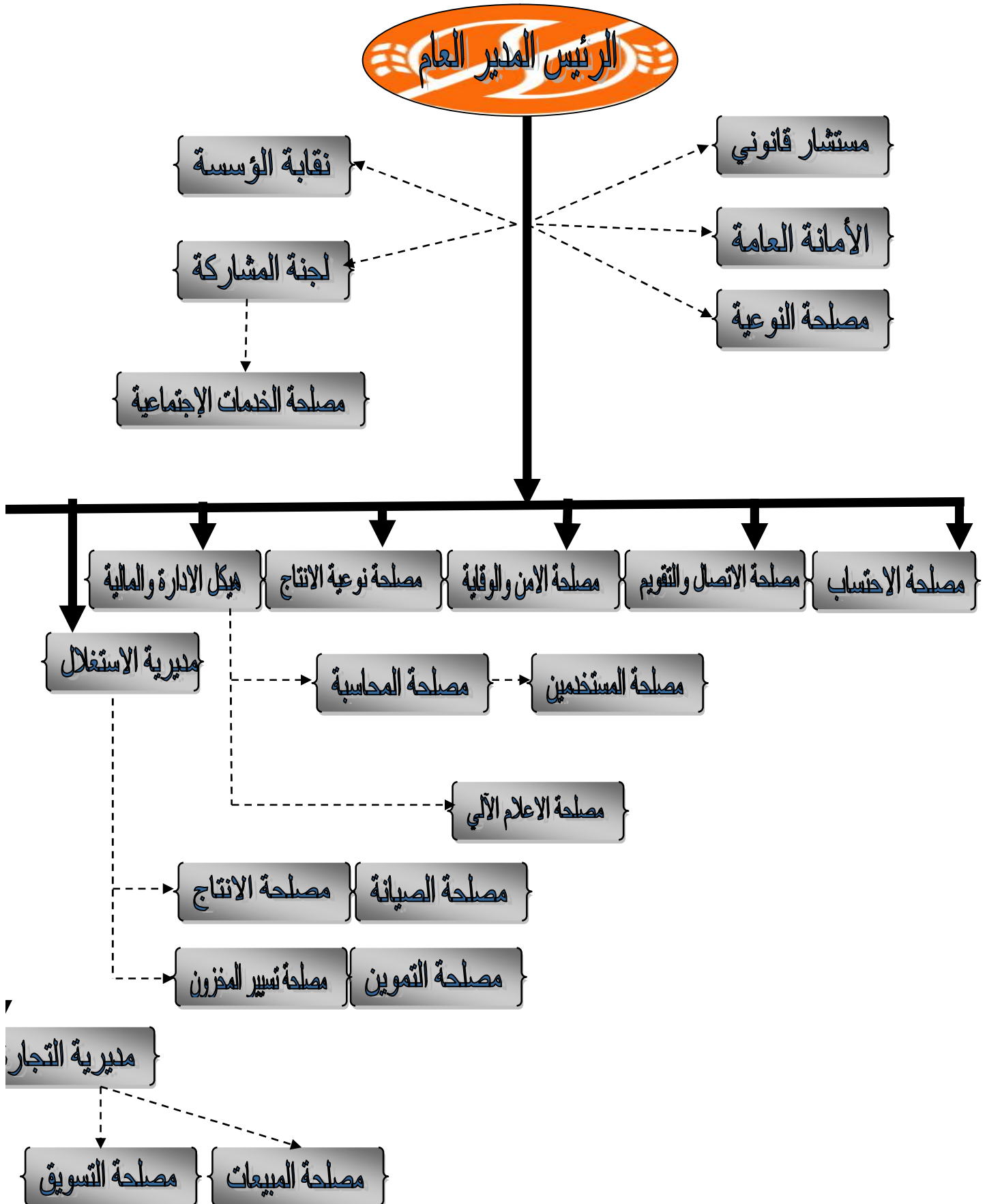
متابعة جميع الأشغال و الترميمات التابعة للوحدة .

المتابعة الميدانية للاستثمارات .

مكتب الإعلام الآلي : و يعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي و متطلباته.

والشكل التالي يوضح هذه المديریات بمختلف مصالحها.

الشكل (2.3): الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة***



المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة الحضنة

سنحاول عن طريق هذا المبحث قياس وتقييم الأداء المالي وذلك بواسطة النسب المالية وذلك عن طريق نسب السيولة والنشاط المطلب الأول تم مرورا إلى نسب الربحية والمديونية في المطلب الثاني وصولا إلى مؤشرات التوازن المالي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة والنشاط.

1- قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة

أ-نسبة السيولة الجارية: يمكن حساب النسبة السيولة الجارية وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجارية} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والجدول التالي يوضح هذه النسبة:

الجدول رقم (2.3) نسبة السيولة الجارية للفترة (2012-2014) الوحدة : دج

النسبة	2012	2013	2014
الأصول المتداولة	1439063060.61	1170450656.66	904640351.59
الخصوم المتداولة	1166228465.60	773780461.125	695972998.42
نسبة الأصول الجارية	1.23	1.51	1.3

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (1-6).

تفسير نسبة السيولة الجارية : تستخدم هذه النسبة لمقارنة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم في الأجل القصيرة (الخصوم المتداولة) حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم

(2-3) أن هذه النسبة أكبر من الواحد خلا سنوات الدراسة الثلاث ، وهذا يعني أن المؤسس لو حولت الأصول المتداولة كلية إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 123 % ، 151 % ، 130 % ، لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي.

ب- نسبة السيولة المختصرة السريعة : يمكن حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الجدول رقم(3.3) نسبة السيولة المختصرة (السريعة) للفترة (2012-2014) الوحدة :دج.

البيان	2012	2013	2014
الأصول المتداولة المخزونات	1434189285	1154051966	900947578
الخصوم المتداولة	1166228465.60	773780461.125	695972998.42
نسبة الأصول السريعة	1.23	1.49	1.29

إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحق (1-6).

تفسير نسبة السيولة المختصرة (السريعة) : هذه النسبة تستخدم افتراض أن المخزونات بكل أنواعها ضمن الأصول المتداولة قد تكون صعبة التحول إلى سيولة ، فهل بإمكان باقي الأصول المتداولة أن تغطي التزامات المؤسسة من الديون قصيرة الأجل (خصوم متداولة)

حيث نلاحظ من خلال الجدول (3-3) أن هذه النسبة أكبر من الواحد خلال كل السنوات كلية باستثناء المخزونات إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 123 % ، 149 ، 129 لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي.

فتراض أن الأصول المتداولة الأخرى بطيئة التحول إلى سيولة أن المؤسسة لو أرادت الوفاء،

ج- نسبة السيولة الفورية (الجاهزة) يمكن حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

. والجدول التالي يوضح هذه النسبة الوحدة دج

جدول رقم (4.3) نسبة السيولة الجاهزة للفترة (2012-2014)

البيان	2012	2013	2014
القيم الجاهزة	819251997.95	601417998.87	679006015.59
خصوم متداولة	1166888465.60	773780461.125	695972998.42
نسبة السيولة الفورية الجاهزة	0.70	0.78	0.98

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (1-6)

تفسير نسبة السيولة الفورية (الجاهزة): هذه النسبة تعبر عن مدى تغطية القيم الفورية (الجاهزة) بمفردها للالتزامات المؤسسة من الديون قصيرة الأجل بافتراض أن الأصول المتداولة الأخرى بطيئة التحول إلى سيولة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-4) إن هذه النسبة معتبرة خلال كل سنوات الدراسة الثلاث، ويعني أن المؤسسة لو أرادت الوفاء بالتزاماتها من ديونها قصيرة الأجل باستخدام سيولتها الجاهزة فقط فإنها ستغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 70%، 78%، 98%، السنوات الدراسة الثلاث على التوالي، وهناك من يعطي لهذه النسبة نسبة معيارية تتراوح بين 20%، 30% أي يجب أن لا ينبغي أن تكون هذه النسبة صغيرة جدا فتقع المؤسسة في مخاطر السيولة، ولا يجب أن لا ينبغي أن تكون هذه النسبة صغيرة جدا فتقع المؤسسة في مخاطر السيولة، ولا يجب كذلك أن تكون

هذه النسبة كبيرة فتكون أصول غير مستغلة كان، من المفروض أن تستخدم في دورة الاستغلال، ومن المهم الانتباه إلى أن تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة لأنه قد تكون لها ترتيبها اقتراض مع البنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.

2- **تقييم أداء المالي باستخدام نسب النشاط:** نسب النشاط التي اختارها لتقييم الأداء المالي، إلا وهي ، معدل دوران الأصول المتداولة، معدل دوران الأصول الثابتة وكذا معدل دوران مجموع الأصول.

أ- **معدل دوران الأصول المتداولة :** يمكن حساب معدل دوران الأصول عن طريق العلاقة التالية "

الجدول التالي يوضح هذه النسبة : الوحدة دج

جدول رقم (5.3) معدل دوران الأصول المتداولة للفترة (2012-2014)

البيان	2012	2013	2014
رقم الأعمال (المبيعات)	1568732126.15	1566238417.88	175658029.90
الأصول المتداولة	1439063060.61	1170450656.66	904640351.94
معدل دوران الأصول المتداولة	1.09 مرة	1.34 مرة	1.94 مرة

من إعداد الطالب باعتماد على الملاحق (1-9)

تفسير معدل دوران الأصول المتداولة: يعتبر وهذا المعدل مؤشر على مدى استخدام الأصول المتداولة كفى في توليد المبيعات منه، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) النتائج التالية 109، 1094، 1034، 1.09، إذ نلاحظ تغطية رقم الأعمال (صافي

المبيعات) بمفرده للأصول المتداولة، وعكس ذلك يعني عدم استخدام رأس المال العامل بكفاية، إما بسبب عدم توليد الحجم المناسب من المبيعات ، أو بسبب زيادة في بنود رأس المال العامل.

ب- **معدل دوران مجموع الأصول:** يمكن حساب معدل دوران مجموع الأصول وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول التالي يوضح هذه النسبة: الوحدة دج

جدول رقم (6.3) معدل دوران مجموع الأصول

البيان	2012	2013	2014
رقم الأعمال (صافي المبيعات)	1568732126.15	1566238417.88	1756578029.90
مجموع الأصول	2680658809	2393283952.38	2467793051.05
معدل دوران مجموع الأصول	0.59 مرة	0.65 مرة	0.71 مرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (1-9)

تعتبر معدل دوران مجموع الأصول تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) فهي تساوي 0.71، 0.65، 0.5 مرة، لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي، وهذا يدل كذلك إن كل دينار مستثمر في الأصول ينجم عنه 0.5 دج، 0.05 دج، 0.71 دج، وهذه النسبة تدلل على الاستخدام الكفاء للأصول لتوليد المبيعات، يفترض هذا المعدل أيضا وجود نوع من التوازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الأصول المتداولة.

ج- معدل دوران الأصول الثابتة: يمكن حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (3-6) معدل دوران الأصول الثابتة

البيان	2012	2013	2014
رقم الأعمال) صافي المبيعات	1568732126.15	1566238417.88	1756578029.90
الأصول الثابتة	1241595748.85	1222833295.72	1743152699.46
معدل دوران الأصول الثابتة	1.26 مرة	1.29 مرة	1 مرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (1-9)

تفسير معدل دوران الوصول الثابتة: يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في الإدارة الأصول الثابتة أي كفاء استعمال الأصول الثابتة في الإنتاج، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-6) إذ أنها تساوي 1، 1.29، 1.26 مرة خلال سنوات الدراسة الثلاث ، هذه النتيجة تدل على الاستعمال الجيد والفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة عن السنتين الدراسة الأول والثابتة أما في السنة الثالثة فقد انخفضت وهذا الانخفاض لا يبلغ حد عدم التوازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمارات في الأصول الثابتة لأن النتيجة في السنة الثالثة بلغت 1 مرة وتجاوزتها بقليل أي لا يمكن القول أن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة.

المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية والمديونية

1- قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية: لقد تطرقنا كل من نسبة هامش

الربح ونسبة ربحية الأصول وكذا العائد على حقوق المساهمين إلى الأصول

أ- نسبة هامش الربح: يمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

الأرباح الصافية

نسبة هامش الربح =

رقم الأعمال

والجدول التالي يوضح هذه النسبة الوحدة دج

جدول رقم (7.3) نسبة هامش الربح للفترة (2012-2014)

البيان	2012	2013	2014
الأرباح الصافية	77329412.63	114026511.20	112022925.11
صافي المبيعات (رقم الأعمال)	1568732162.15	156622388417.85	1756578029.90
نسبة هامش الربح	%4.9	%7.3	%6.4

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (7-9)

تفسير نسبة الربح: تبين هذه النسبة الربح الذي تحققه المؤسسة مقابل على دينار من

المبيعات، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) أنها تساوي %4.9، %7.3، %6.4

خلال سنوات الدراسة الثلاث على التوالي، وهذا يعني أن كل دينار من المبيعات المؤسسة

يعطي 0.049 دج، 0.073 دج، 0.064 دج كنتيجة صافية على التوالي بنسبة للسنوات

الدراسة الثلاث على التوالي، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة.

ب- نسبة ربحية الأصول: يمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

النتيجة الإجمالية

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

والجدول التالي يوضح هذه النسبة

جدول رقم (8.3) نسبة ربحية الأصول للفترة (2012-2014) الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
النتيجة الإجمالية	95326190.83	142230805.83	140896969.42
مجموع الأصول	2680658809.46	2393283952.38	2467793051.05
نسبة ربحية الأصول	%3.6	%6	%5.7

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (7-9).

تفسير نسبة ربحية الأصول: تبني هذه النسبة مدى ربحية المشروع أي ما استخدام من إجمالي الأصول على هذه النتيجة حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) أنها تساوي %3.6 ، %6 ، %5.7 ، خلال سنوات الدراسة الثلاث على التوالي، وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في أسهم المؤسسة يعطي 0.036 دج، 0.06 دج، 0.057 دج كنتيجة إجمالية على التوالي وهذا يدل على كفاءة الإدارة عن استخدام أصول المؤسسة الموضوعة تحت تصرفها من مختلف المصادر.

ج- نسبة العائد على حقوق المساهمين (المالكين): يمكن حساب هذه النسبة عن طريق

العلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الارباح الصافية}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

حقوق المساهمين

وحسابها وفق الجدول التالي.

جدول رقم (9.3) نسبة العائد على حقوق المساهمين للفترة (2012-2014) الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
الأرباح الصافية	77329412.63	117026411.20	112022925.11
صافي حقوق المساهمين	1462765537.64	1576792048.84	1688814973.95
نسبة العائد على حقوق المساهمين	%5.3	%7.4	%6.6

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (2.4.6)(7-9)

تفسير لنسبة العائد على حقوق المساهمين: تقيس هذه النسبة العائد الذي تحققه أموال الملكية أي مدى نجاح الإدارة تعظيم عائد المستثمرين، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (9-3) أنها تساوي %5.3، %7.4، %6.6، على التوالي خلال سنوات الدراسة الثلاث وهذا يعني أن كل دينار مستثمر ضمن حقوق المساهمين يعطي نتيجة صافية تقدر ب 0.053 دج، 0.074 دج، 0.066 دج على التوالي وهي نسبة منخفضة وهذا الانخفاض يشير إلى تمويل منخفض بالقروض بينما الارتفاع لا يمثل دوماً على أن أداء الإدارة كفي، فقد يمثل دليل للمخاطر العالية الناجمة عن زيادة المالية.

د- نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول: يمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة

التالية:

نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول =

حقوق المساهمين

حقوق الملكية

ويمكن حسابها وفق الجدول التالي

الجدول رقم (10.3) نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
حقوق المساهمين	1462765537.64	1576792048.84	1688814973.95
مجموع الأصول	2680658809.46	2393283952.38	2467793051.05
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	%55	%66	%68

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (6.4.2)(7-9)

تغير نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول: تشير هذه النسبة المئوية للأصول الممولة عن طريق حقوق المساهمين ، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-10) أن هذه النسب التي تساوي %55، %66، %68 ، خلال سنوات الدراسة الثلاث على التوالي تدل على قدرة على الإيفاء المؤسسة بجميع ديونها.

2- : تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المديونية: لقد تناولنا كل من نسبة الاقتراض إلى الملكية، نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة، ونسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض ثم الاقتراض إلى مجموع الأصول أ- نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

حجم الاقتراض

نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية =

حقوق الملكية

ويمكن حسابها وفق الجدول التالي

جدول رقم (11.3) نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
حجم الاقتراض	1217893272	816491904	778978077
حقوق الملكية	1462765537.66	1576792048.84	1688814973.95
نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية	%83	%52	%46

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (6.4.2)

تفسير نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية: تقيس هذه النسبة مدى نسبة مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) أنها تساوي %83، %52، %46 لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي، وهذا ما يفضله الدائنون أي أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة كما هو الحال بالنسبة لهذه المؤسسة محل الدراسة إذ نلاحظ أنها كانت في السنة الأولى للدراسة %83 ثم انخفضت إلى %52 ثم عاودت الانخفاض إلى %46 ، وهذا الانخفاض يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية ، أي لا تزيد أموال الاقتراض عن مجموع حقوق المساهمين وبعبارة أخرى تكون مساهمتها في تمويل أصول المشروع مساوية مع مساهمة حقوق الملكية.

ب- نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية: ويمكن حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويمكن حسابها وفق الجدول التالي

الجدول رقم (12.3) نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
خصوم المتداولة	1166228465.60	773780461.125	695972998.42
حقوق الملكية	1462765537.64	1576792048.84	1688814973.95
نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية	%80	%49	%41

من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (6.4.2)

تفسير نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية : تبين هذه النسبة مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (12-3) أن هذه النسبة تساوي %80، %49، %41 لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي إذ نلاحظ أنها في السنة الأولى للدراسة كمرتفعة إذ بلغت %80، ثم انخفضت في السنتين التي بعدها إلى %49، %41 أي أصبح مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عند ذلك قد يحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة إقراضها.

ج- نسب حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة، يمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{نسب حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

ويمكن حسابها وفق الجدول التالي

الجدول رقم (13.3) نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة للفترة (2012-2014)

البيان	2012	2013	2014
حقوق الملكية	1462765537.64	1576792048.84	1688814973.95
صافي الأصول الثابتة	1241595748.85	122833295.72	1743152699.46
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	%118	%129	%97

من إعداد الطالب بالاعتماد ملاحق المؤسسة (1-6)

تفسير نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة: تقس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة إذ أنها تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) أن هذه النسبة تساوي %118، %129، %97 لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي، إذ نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة وهذا مؤشر على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية، وهذه الحالة خاصة في السنتين الأولين للدراسة أما في السنة الثالثة فتنخفض عن السنتين السابقتين وقد يؤدي هذا الانخفاض إلى اللجوء الإدارة المالية إلى أموال الملكية في تمويل أي أصول ثابتة جديدة.

د- نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض: ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{حجم الاقتراض}}$$

ويمكن حسابها وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (14.3) نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض (2012-2014) الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
مجموع الأصول المتداولة	1439063060.61	1170450656.66	904640351.59
حجم الاقتراض	1217893272	816491904	778978077
نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض	%118	%143	%116

من إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحق المؤسسة (1-6)

تفسير نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض: هذه النسبة تعبر على قدرة المؤسسة على سداد وذلك لأن سداد القروض يتم من خلال النقدية المتوفرة وتعتبر عنصر هاماً من الأصول المتداولة، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-14) أن هذه النسبة تساوي 118%، 143%، 116% لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي، إذ نلاحظ أنها في السنة الأولى كانت مرتفعة حيث بلغت 118 ثم ازدادت ارتفاعاً في السنة الثانية أما في السنة الثالثة فانخفضت نوعاً ما وخلال سنوات الثلاث تدل الثابتة تخسر نسبة كبيرة من قيمتها عند تصفيتها أو بيعها على العكس بالنسبة للأصول المتداولة.

هـ - نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول: ويمكن حساب هذه النسبة عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{حجم الاقتراض}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ويمكن حسابها وفق الجدول التالي:

جدول رقم (15.3) نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول (2012-2014) الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
حجم الاقتراض	12178932.72	816491904	778978077
مجموع الأصول	2680658809.46	2393283952.32	2427793051.05
نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول	%45	%34	%32

من إعداد الطالب اعتماد على الملاحق (1-6)

تفسير نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول: تقيس هذه مدى مساهمة المقترضين في تمويل استثمارات المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول (3-15) أن هذه النسبة تساوي %45، %34، %32 لسنوات الدراسة الثلاث على التوالي، إذ أنها في السنة الأولى للدراسة كانت تمثل %45 ثم انخفضت إلى %34 بسبب انخفاض حجم الاقتراض ثم ازداد انخفاضا لتصل إلى %32 لنعكس السبب بالإضافة إلى زيادة مجموع الأصول، وهذه النسب الثلاث واطئة كما يفضل الدائنون لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض المؤسسة لصعوبات مالية.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي: من أجل القيام بتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي لازم منا إعداد الميزانية المالية المختصرة التي تظهر فيها المجاميع الرئيسية للحسابات وذلك لتسهيل عملية حساب مؤشرات التوازن المالي.

الفرع الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة

1- الميزانية المالية المختصرة: جانب الأصول

جدول رقم (16.3) الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة (2012-2014)

الوحدة دج

جانب الأصول

البيان	2012	2013	2014
مجموع الأصول الثابتة	1241595748.85	122833295.72	1743152699.46
الأصول المتداولة :			
قيم الاستغلال	357028782.44	160389295.60	3692773.46
قيم قابلة للتحقيق	262782280.22	408643362.19	203941562.5
قيم جاهزة	819251997.95	601417998.87	697006015.59
مجموع الأصول المتداولة	1439063060.61	1170450656.66	904640351.59
مجموع الأصول	2680658809.46	2393283952.38	246773051.05

من إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحق المؤسسة

2-الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الجدول رقم(17.3) الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة المطاحن الحضنة(2012-2014)

جانب الخصوم الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
الأموال الدائمة:			
الأموال الخاصة	1462765537.64	1576792048.84	1688814973.95
ديون طويلة الأجل	51664806.22	42711442.29	263005078.68
مجموع الأموال الدائمة	1514430343.86	1619503491.13	1951820052
الديون قصيرة الأجل	1166228465.60	773780461.25	695972998.42
مجموع الخصوم	2680658809.46	2393283952.38	2647793051.05

من إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحق المؤسسة

الفرع الثاني : حساب مؤشرات التوازن المالي

1- رأس المال العامل: رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي وهو عبارة عن

هامش زمان كما سبق ذكره في الجانب النظري وهنا نحاول حساب مختلف أنواعه.

أ-رأس المال العامل الدائم للفترة (2012، 2013، 2014) وبحسب وفق العلاقة التالية:

من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية : رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (18.3) رأس المال العامل الدائم للفترة (2012-2014) الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
الأصول الدائمة	1514430343.86	1619503491.13	1951820052
الأصول الثابتة	1241595748.85	122833295.72	1743152699.46
رأس المال العامل الدائم	272834595.01	396670195.41	208667353

من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم خلال السنوات الثلاث محل الدراسة موجب وهذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ومنه يمكن القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال الثلاث سنوات ونلاحظ أن رأس المال العامل قد ارتفع في 2013 مقارنة مع 2012 نتيجة ارتفاع الأموال الدائمة والارتفاع الطفيف للأصول الثابتة في أما في 2014 فقد انخفض بالرغم من ارتفاع الأموال الدائمة وذلك بسبب ارتفاع الأصول الثابتة.

على العموم فإن رأس المال العامل الموجب كما هو الحال في المؤسسة محل الدراسة يسمح بهامش أمان لمواجهة في حالة غير ملائمة للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل الخاص : يمكن حساب رأس المال العامل الخاص وفق العلاقة التالية : رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

ويمكن حسابها وفق الجدول التالي :

الجدول التالي رقم (19.3) رأس المال العامل الخاص للفترة (2012-2014). الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
الاموال الخاصة	1462765537.64	1576792048.84	1688814973.95
الأصول الثابتة	1241595748.85	122833295.72	1743152699.46
رأس المال العامل الخاص	221169788.79	352958753.12	-54337726

من إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحق المؤسسة (1-6).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة عدى السنة الثالثة من الدراسة وهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة غطت جميع الأصول الثابتة مع وجود فائض ، أما سنة 2014 فان الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة ولهذا يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الاقتراض.

2- حساب احتياج رأس المال العامل.

جدول رقم (20.3) احتياج رأس المال العامل للفترة (2012-2014). الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
احتياجات الدورة	619811062.66	569032657.89	207634336
موارد الدورة	1166228465.66	7737804661.25	695972998.42
احتياجات رأس المال العامل	-546418402.94	-204074703.46	-488338662

من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث محل الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دوراتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى أي الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

3- حساب الخزينة : يمكن حساب الخزينة المؤسسة وفق العلاقة التالية : خزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (21.3) الخزينة الصافية لمؤسسة المطاحن الحضنة للفترة (2012-2014).

الوحدة دج

البيان	2012	2013	2014
رأس المال العامل الدائم	272834595.01	396670195.41	208667353
احتياجات رأس المال العامل	-546418402.94	-204074703.46	-488338662
الخزينة الصافية	819251997.95	6010417998.87	697006015

من خلال الجدول رقم (3- 21) نلاحظ أن الخزينة في الفترة محل الدراسة موجبة وهذا يدل على رأس المال العامل على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة إلا أنه كان من الأفضل توظيف واستثمار جزء من هذه السيولة ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل البياني التالي :

خلاصة:

من خلال هذا الفصل والذي يتمثل في تجسيد الجانب النظري على أرض الواقع ، يمكن القول أن المؤسسة (مطاحن الحضنة) تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال القرن الدراسة (2012-2014) وهذا بعد قيامنا بتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية واعتمدنا على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي التي كانت المعلومة المالية الواردة في هذه القوائم أكثر وضوح وأكثر شفافية تعكس وضعها المالي وهذا يزيد من فعالية الأداء المالي ويجعل المحلل المالي يصل إلى أهدافه.

الخاتمة

الخاتمة

يتضمن موضوع الدراسة مساهمة النظام المحاسبي المالية في فعالية الأداء المالي لذا فقد قمنا بداية بعرض النظام المحاسبي المالي الذي تكمن أهميته بأنه يعمل على توفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة وكذا تساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومة التي تشكل الأساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهنية المعنية بالمعلومة المالية وهذا ما يفيد خاصة الأداء المالي وبغية دراسة ومعالجة الاشكالية المطروحة والمتمثلة في (ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في فعالية الأداء المالي) فقد قمنا بدراسة الأداء المالي الذي تبرز أهميته بشكل عام في أنه يهدف الى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة بتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين ،وتركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف وقد استعملنا في الدراسة لقياس وتقييم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لتحليل القوائم المالية للمؤسسة الحضنة من أجل الحكم على فعالية الأداء المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، وفي الأخير نقوم بعرض مختلف النتائج وكذا اختبار الفرضيات الى جانب طرح جملة من الاقتراحات .

أولا: النتائج

1. يهتم النظام المحاسبي بتقديم معلومات مالية متمثلة في القوائم المالية (الميزانية ،جدول الحسابات ،النتائج ،جدول تدفقات الخزينة ،جدول التغير في حقوق الملكية ،وقائمة الإيضاحات) بدرجة كبيرة من الملائمة والموثوقية والشفافية وفي الوقت المناسب حيث تكون ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يُراد قياسها ودراستها للخروج باستنتاجات واقعية وهذا ما يضيفي للأداء المالي فعالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

2. تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية سيعود بعدة آثار على مكونات القوائم المالية كإمكانية الوصول إلى القيمة العادلة وجعل الأطراف الداخلية والخارجية تستفيد من معلومات ذات مصداقية وموثوقية .
3. تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية وذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة خلال قياس ومقارنة النتائج وفي ظل النظام المحاسبي المالي الذي قدم تقارير مالية توفر المعلومات اللازمة لتغطية احتياجات كل الأطراف المُستخدمة لها ،وهذه المعلومات تتمثل في تقديرات مالية واقتصادية متعلقة بالمؤسسة وكفاءة التشغيل لديها فهو بذلك قدم ترجمة مالية للعمليات التي تتعلق بالموارد المتوفرة والإستخدامات وهذا ما يؤدي إلى زيادة فعالية الأداء المالي .
4. من خلال دراسة الحالة تبين لنا أن مؤسسة مطاحن الحضنة تسعى إلى تحقيق تقارير مالية شفافة وموضوعية من خلال تطبيقها السليم للنظام المحاسبي واحترام مبادئه وقواعده مما سمح بسهولة تقييم أدائها المالي ،وهذا ما يزيد من فعالية الأداء المالي لمؤسسة الحضنة في ظل النظام المحاسبي المالي .

ثانيا: إختبار الفرضيات

أ) نتيجة إختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية على (تطبيق النظام المحاسبي المالي كفيل بتحسين و زيادة فعالية الأداء المالي)

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي المادة الخام للمستثمرين لاتخاذ القرارات إذ انه يهتم بتقديم القوائم المالية(الميزانية .جدول حسابات النتائج ،جدول تدفقات الخزينة ،جدول التغير في حقوق الملكية وقائمة الإيضاحات) بدرجة كبيرة من الملائمة والدقة والشفافية وفي الوقت المناسب حيث تكون ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يراد قياسها ودراستها للخروج باستنتاجات واقعية ،وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على استغلال أصولها بفعالية من خلال

قيامها بتطبيق النظام المحاسبي المالي بكفاءة، وكذا بلا شك يؤدي إلى سهولة قياس وتقييم الأداء المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية .

(ب) اختبار الفرضية الثانية : تتضمن هذه الفرضية " لا يؤثر النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي" بعد إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وجعله يتماشى مع المعايير الدولية حيث ضمن تحسين تسيير مؤسساتنا و جودة المعلومة الاقتصادية بشكل عام حيث يتميز النظام المحاسبي المالي الجديد بإحداث إطار تصوري جديد للمحاسبة من خلال إيضاح المبادئ و القواعد الرامية إلى المزيد من الشفافية في المعلومة المالية لكل المهتمين و المستخدمين إضافة إلى ذلك أعطى إضافات خاصة في جانب القوائم المالية تساعد كذلك في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية .

(ج) اختبار الفرضية الثالثة: توصلنا إلى الحكم النهائي للفرضية الثالثة و التي تتضمن " يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في زيادة فعالية الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة " انطلاقا من غرضنا للفصل الثالث ومن خلال النتائج المتوصل إليها يتبين لنا أن من خلال دراسة الحالة توصلنا إلى أن مؤسسة مطاحن الحضنة بعد قيامها بتطبيق النظام المحاسبي المالي سعت إلى تحقيق تقارير مالية ذات شفافية و موضوعية و إحتزام المبادئ و القواعد حيث أصبحت قادرة على استغلال أصوله بفعالية و كفاءة و هذا ما يساعدها في اتخاذ قراراتها و تحقيق أهدافها و يمكننا القول أن النظام الحاسبي المالي يساهم في زيادة فعالية الأداء المالي عن مطاحن الحضنة وهذا ما يثبت هذه الفرضية

ثالثا: الاقتراحات و التوصيات

(أ) ضرورة تحديث الأطر التشريعية للقوانين التجارية والجبائية بالتناسب مع النظام المحاسبي المالي

ب) ضرورة توفر سوق المالي نشط في الجزائر لمساعدة المؤسسات على النمو و التطبيق الأفضل لقواعد النظام المحاسب المالي .

ج) السعي والعمل من الجميع أطراف ذات الصلة على تمكين المؤسسات من تطبيق النظام المحاسب المالي في أحسن الظروف من اجل الوصول لأفضل النتائج و كذا التشخيص الجيد للوضع المالية .

د) اختبار المؤشرات التحليل المالي الملائمة للهدف المطلوب وعدم الانجرار وراء مؤشرات لها نفس المدلول .

هـ) عند القيام بقياس و تقييم و الأداء المالي للمؤسسات بحيث مراعاة القطاع الذي تنتمي إليه .

رابعا :آفاق البحث

إن معالجة موضوع مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في فعالية الأداء المالي يشير إلى عدة مواضيع على درجة كبيرة من الأهمية ،تشكل في مجملها آفاقا بحثية جديدة بالاهتمام لذكر من بين هذه المواضيع

-اثر المعايير المحاسبة الدولية على النظام الجبائي

-اثر المعايير المحاسبية الدولية على التسيير المالي

-مدى قدرة الأداء المالي للمؤسسات على الإفصاح والقياس المحاسبي .

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا باللغة العربية:

الكتب :

1. احمد السيد مصطفى، المدير وتحديات العولمة ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2001،
2. احمد ماهر الإدارة: المبادئ والمهارات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
3. إسماعيل عرياجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1996،
4. بوعلام بوشاشي، المنبر في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1997
5. توفيق محمد عبد المحسن تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، 2003.
6. جمال الدين مرسي وآخرون، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرار ، الدار الجامعية ، 2006،
7. حنفي عبد الغفار، الادارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1989.
8. رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار الأمة، الجزائر، 2013،
9. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2000،
10. عبد الغفار حنفي، تقييم الاداء المالي ودراسات الجدوى، النشر والتوزيع الدار الجامعية، ، الاسكندرية ، 2009.
11. علي سلمى، الإدارة العامة، دار غريب للطباعة، مصر، 1988، 1989،
12. عليان الشريف وآخرون، الادارة والتخلييل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2007،

13. عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.
14. فليح حسيني خلف، الاقتصادي الأعمال، ط1، عام الكتاب الحديث للنشر والتوزيع الأردن، 2009،
15. كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر 2006.
16. مبارك لسوس: التسيير المالي الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2012.
17. مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007،
18. محمد محمود الخطيب، الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان ، 2010.
19. مفلح محمد عقل مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009،
20. مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد، الطبعة 1، مطبعة مزوار، الجزائر، 2008.
21. منير ابراهيم هندي: الادارة المالية - مدخل تحليل معاصر - ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر 1999
22. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي ،دراسة الحالات المالية ،دار الافاق الجزائر، 1991.

المجلات

- 1- د ادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث، العدد4، جامعة ورقلة الجزائر، 2006،
- 2- زين يونس، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، العدد 46، السنة الثامنة 2010، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر
- 3- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.
- 4- الهام يحياوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية، شركة الاسمنت (عين التوتة، مجلة الباحث، العدد الخامس ورقلة، 2007.

الرسائل:

- 1- تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ماستر، 2012، البويرة،
- 2- جديعي عمار، قعسيس عبد المالك، المعالجة المحاسبية للمخزونات بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، ماستر أكاديمي، 2011، قسنطينة.
- 3- حمزة مدور، محاولة تحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نظام المحاسبة التحليلية، مذكرة ماستر، سنة 2011، ورقلة.
- 4- الحميدي محمد المطيري، أثر دوران العاملين على الأداء المالي، جامعة الشرق الأوسط، ماجستير ، الأردن، 2012
- 5- رونال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية و المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، الماجستير، 2009.
- 6- سمية فضيلي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، سنة 2014، المسيلة.

- 7- عبد الكريم خيرى، مساهمة النظام المحاسبي المالي قياس و تقييم الأداء المالي، ماجستير، جامعة المسيلة، 2014
- 8- عبد الهادي بوقفة، أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، 2011، ماستر، ورقلة.
- 9- مشغل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط الاردن، 2011

الملتقيات :

- 1- آبت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد "تحديات و أهداف" ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزائر، 13-15 أكتوبر 2009.
- 2- أحسن عيناوي، سعاد شعابنية، النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، 6-7 ماي 2012، جامعة بسكرة.
- 3- طارق قدوري، محمد نجيب دبابش، دور النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واقع وآفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، 5/6/2013
- 4- علوي اسماعيل، سعدي عبد الحليم، أثر تطبيق النظام المحاسبي على إرساء مبدأ الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و الحد من الفساد المالي و المحاسبي، الملتقى الوطني حول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري جامعة محمد خيضر بسكرة، 06-07 ماي 2012.
- 5- متناوي محمد. عزوز علي، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010

6- محمد خميسي برجم، الانتقال من PCN إلى SCF، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

الوثائق والمراسيم :

- 1- الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03.
- 2- القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب 1429، الموافق لـ 26 يوليو 2008، قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25/03/2009.

الهيئات و المنظمات :

- 1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص131.
 - 2- هيئة الأوراق المالية والسلع ، ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في الاسواق الاوراق المالية، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص56.
- ثانيا باللغة الفرنسية :

1- perreconso ,r , Lavaud, Fonds de roulement et politique financiere,Dunod,paris,1982 ,

2- Samir Merouani, 2007, projet de nouveau systèmes comptable Algérien Auticper et préparé le passage, mémoire de magistère ESC, Alger.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	46 261,40	69 392,09	92 522,79
Immobilisations corporelles	01	2 921 006 053,87	1 689 995 882,28	1 231 010 171,59	1 255 198 097,17
<i>Terrains</i>		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
<i>Bâtiments</i>		1 451 462 857,84	498 887 290,10	952 575 567,74	971 089 365,44
Installation technique.matrial et outil .ind		1 098 152 328,69	1 080 194 522,41	17 957 806,28	17 656 969,29
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		115 492 713,98	110 914 069,77	4 578 644,21	10 553 609,08
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	2 521 572,00
<i>Titres filiales</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>	02	18 800,00		18 800,00	2 521 572,00
<i>Impôts différés actif</i>	03	10 497 385,17		10 497 385,17	9 234 569,57
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 931 637 892,53	1 690 042 143,68	1 241 595 748,85	1 267 046 761,53
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	180 759 105,31	2 244 714,09	178 514 391,22	198 421 082,17
Matière premières et fournitures		129 041 497,63		129 041 497,63	143 316 621,86
Autres approvisionnements		46 843 831,92	2 244 714,09	44 599 117,83	47 943 595,29
Stocks de produits		4 873 775,76		4 873 775,76	7 160 865,02
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		777 499 095,45	336 202 424,01	441 296 671,44	452 159 910,49
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe		394 694 700,39		394 694 700,39	394 694 700,39
<i>Clients</i>	05	351 182 355,87	336 202 424,01	14 979 931,86	31 951 241,80
<i>Autres débiteurs</i>		6 420 344,53		6 420 344,53	7 065 426,42
<i>Impôts et assimilés</i>	06	25 201 694,66		25 201 694,66	18 448 541,88
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		819 251 997,95		819 251 997,95	688 400 898,80
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	07				422 000 000,00
<i>Trésorerie</i>	08	819 251 997,95		819 251 997,95	266 400 898,80
TOTAL ACTIF COURANT		1 777 510 198,71	338 447 138,10	1 439 063 060,61	1 338 981 891,46
TOTAL GENERAL ACTIF		4 709 148 091,24	2 028 489 281,78	2 680 658 809,46	2 606 028 652,99

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves		190 237 647,23	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	09	77 329 412,63	113 731 954,42
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs		-30 096 507,06	-30 096 507,06
Autres capitaux propres	10	-224 165 015,16	-337 896 969,58
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 462 765 537,64	1 385 436 125,01
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Obligations trésor			
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	11	50 343 058,92	43 527 747,75
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	12	1 321 747,30	1 798 016,50
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		51 664 806,22	45 325 764,25
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Obligations trésor			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe		1 064 920 078,07	1 064 920 078,07
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		1 293 426,84	1 021 238,45
Autres fournisseurs et comptes rattachés	13	49 536 948,95	37 531 590,17
Impôts		21 956 925,00	32 091 270,11
Autres dettes passifs courants	14	28 521 086,74	39 702 586,93
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 166 228 465,60	1 175 266 763,73
TOTAL GENERAL PASSIF		2 680 658 809,46	2 606 028 652,99
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	15	1 568 732 126,15	1 742 545 814,81
Ventes de marchandises		934 500,00	11 562,11
Ventes de produits finis		1 560 696 082,40	1 734 780 391,30
Ventes autres produits		352 570,66	192 060,30
Autres Prestations		6 748 973,09	7 561 801,10
Variation stocks produits finis et en cours		-2 278 390,87	4 703 470,47
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 116 976,18	
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 567 570 711,46	1 747 249 285,28
Achats consommés		-1 271 898 532,81	-1 412 059 288,75
Services extérieurs et autres consommations		-17 837 495,90	-27 418 550,40
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 289 736 028,71	-1 439 477 839,15
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		277 834 682,75	307 771 446,13
Charges de personnel	16	-160 594 431,65	-145 986 424,59
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 873 040,65	-5 525 187,20
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		112 367 210,45	156 259 834,34
Autres produits opérationnels		30 400 186,84	12 028 614,33
Autres charges opérationnelles		-17 148 391,98	-799 272,67
Dotations aux amortissements et aux provisions		-29 229 064,22	-29 101 593,98
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-347 000 364,75	-355 736 222,44
Reprise sur pertes de valeur et provisions	17	341 125 814,49	349 660 442,41
V. RESULTAT OPERATIONNEL		90 515 390,83	132 311 801,99
Produits financiers		4 810 800,00	7 319 075,00
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		4 810 800,00	7 319 075,00
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		95 326 190,83	139 630 876,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-19 735 863,00	-27 885 765,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 739 084,80	1 986 842,43
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 943 907 512,79	2 116 257 417,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 866 578 100,16	-2 002 525 462,60
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		77 329 412,63	113 731 954,42
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		77 329 412,63	113 731 954,42
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	69 392,10	46 261,39	69 392,09
Immobilisations corporelles	01	2 926 920 910,56	1 714 894 652,66	1 212 026 257,90	1 231 010 171,59
<i>Terrains</i>		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
<i>Bâtiments</i>		1 451 478 762,95	517 401 087,80	934 077 675,15	952 575 567,74
Installation technique.matrial et outil .ind		1 099 136 199,70	1 084 168 103,10	14 968 096,60	17 957 806,28
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		120 407 794,55	113 325 461,76	7 082 332,79	4 578 644,21
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Titres filiales</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Impôts différés actif</i>	02	10 741 976,43		10 741 976,43	10 497 385,17
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 937 797 340,48	1 714 964 044,76	1 222 833 295,72	1 241 595 748,85
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	03	83 802 737,56	3 608 089,76	80 194 647,80	178 514 391,22
Matière premières et fournitures		21 276 827,23		21 276 827,23	129 041 497,63
Autres approvisionnements		46 127 219,52	3 608 089,76	42 519 129,76	44 599 117,83
Stocks de produits		16 398 690,81		16 398 690,81	4 873 775,76
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		375 398 834,00	329 560 824,01	45 838 009,99	441 296 671,44
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe	04				394 694 700,39
<i>Clients</i>	05	338 789 281,64	329 560 824,01	9 228 457,63	14 979 931,86
<i>Autres débiteurs</i>		18 015 840,14		18 015 840,14	6 420 344,53
<i>Impôts et assimilés</i>	06	18 593 712,22		18 593 712,22	25 201 694,66
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		1 044 417 998,87		1 044 417 998,87	819 251 997,95
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	07	443 000 000,00		443 000 000,00	
<i>Trésorerie</i>	08	601 417 998,87		601 417 998,87	819 251 997,95
TOTAL ACTIF COURANT		1 503 619 570,43	333 168 913,77	1 170 450 656,66	1 439 063 060,61
TOTAL GENERAL ACTIF		4 441 416 910,91	2 048 132 958,53	2 393 283 952,38	2 680 658 809,46

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves		190 237 647,23	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	09	114 026 511,20	77 329 412,63
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs		-30 096 507,06	-30 096 507,06
Autres capitaux propres	10	-146 835 602,53	-224 165 015,16
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 576 792 048,84	1 462 765 537,64
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Obligations trésor			
Autre emprunts et dettes assimilés			
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	11	41 167 491,10	50 343 058,92
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	12	1 543 951,19	1 321 747,30
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		42 711 442,29	51 664 806,22
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Obligations trésor			
Dettes parafiscalites céréalières			
Dettes intra -groupe	13	670 810 961,25	1 064 920 078,07
Interets echus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		3 793 340,81	1 293 426,84
Autres fournisseurs et comptes rattachés	14	47 265 117,47	49 536 948,95
Impôts		31 317 610,00	21 956 925,00
Autres dettes passifs courants	15	20 593 431,72	28 521 086,74
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		773 780 461,25	1 166 228 465,60
TOTAL GENERAL PASSIF		2 393 283 952,38	2 680 658 809,46
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	16	1 566 238 417,88	1 568 732 126,15
Ventes de marchandises		1 236 697,10	934 500,00
Ventes de produits finis		1 559 772 678,85	1 560 696 082,40
Ventes autres produits		395 327,34	352 570,66
Autres Prestations		4 833 714,59	6 748 973,09
Variation stocks produits finis et en cours		11 528 743,87	-2 278 390,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		853 407,71	1 116 976,18
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 578 620 569,46	1 567 570 711,46
Achats consommés		-1 295 054 886,21	-1 271 898 532,81
Services extérieurs et autres consommations	17	-28 825 312,67	-17 837 495,90
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 323 880 198,88	-1 289 736 028,71
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		254 740 370,58	277 834 682,75
Charges de personnel	18	-133 087 981,54	-160 594 431,65
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 544 148,06	-4 873 040,65
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	19	116 108 240,98	112 367 210,45
Autres produits opérationnels		28 465 316,53	30 400 186,84
Autres charges opérationnelles		-1 018 136,91	-17 148 391,98
Dotations aux amortissements et aux provisions		-24 921 901,08	-29 229 064,22
Dotations aux provisions et pertes de valeur	20	-333 168 913,77	-347 000 364,75
Reprise sur pertes de valeur et provisions		347 622 705,92	341 125 814,49
V. RESULTAT OPERATIONNEL		133 087 311,67	90 515 390,83
Produits financiers	21	9 143 494,16	4 810 800,00
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		9 143 494,16	4 810 800,00
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		142 230 805,83	95 326 190,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-28 226 682,00	-19 735 863,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		22 387,37	1 739 084,80
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 963 852 086,07	1 943 907 512,79
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 849 825 574,87	-1 866 578 100,16
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		114 026 511,20	77 329 412,63
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Éléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	22	114 026 511,20	77 329 412,63
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		115 653,49	92 522,79	23 130,70	46 261,39
Immobilisations corporelles	01	2 996 104 828,99	1 746 867 080,96	1 249 237 748,03	1 212 026 257,90
<i>Terrains</i>		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
<i>Bâtiments</i>		1 451 600 268,55	535 959 141,90	915 641 126,65	934 077 675,15
Installation technique.matrial et outil .ind		1 110 981 852,38	1 088 123 266,91	22 858 585,47	14 968 096,60
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		177 624 554,70	122 784 672,15	54 839 882,55	7 082 332,79
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours	02	481 992 211,17		481 992 211,17	
Immobilisations financières		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Titres filiales</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		18 800,00		18 800,00	18 800,00
<i>Impôts différés actif</i>	03	11 880 809,56		11 880 809,56	10 741 976,43
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 490 112 303,21	1 746 959 603,75	1 743 152 699,46	1 222 833 295,72
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	04	172 792 225,67	3 532 367,72	169 259 857,95	80 194 647,80
Matière premières et fournitures		118 885 219,44		118 885 219,44	21 276 827,23
Autres approvisionnements		50 214 232,77	3 532 367,72	46 681 865,05	42 519 129,76
Stocks de produits	05	3 692 773,46		3 692 773,46	16 398 690,81
Autres stocks					
Créances et emplois assimilés		383 125 302,06	326 750 824,01	56 374 478,05	45 838 009,99
Créances parafiscalités céréalières					
Créances intra - groupe					
<i>Clients</i>	06	347 802 397,31	326 750 824,01	21 051 573,30	9 228 457,63
<i>Autres débiteurs</i>		9 778 716,59		9 778 716,59	18 015 840,14
<i>Impôts et assimilés</i>	07	25 544 188,16		25 544 188,16	18 593 712,22
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés		679 006 015,59		679 006 015,59	1 044 417 998,87
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	08				443 000 000,00
<i>Trésorerie</i>	09	679 006 015,59		679 006 015,59	601 417 998,87
TOTAL ACTIF COURANT		1 234 923 543,32	330 283 191,73	904 640 351,59	1 170 450 656,66
TOTAL GENERAL ACTIF		4 725 035 846,53	2 077 242 795,48	2 647 793 051,05	2 393 283 952,38

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		1 449 460 000,00	1 449 460 000,00
Réserves consolidées			
Autres primes et réserves	10	127 332 048,84	190 237 647,23
Ecart de réévaluation			
Résultat net	11	112 022 925,11	114 026 511,20
Ajustement résultant changement de méthodes/correction d'erreurs			-30 096 507,06
Autres capitaux propres	12		-146 835 602,53
Liaison intré -unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		1 688 814 973,95	1 576 792 048,84
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Subventions d'équipement et d'investissement			
Emprunts et dettes financières	13	217 633 433,97	
Dettes rattachées à des participations			
Autres dettes non courantes			
Autres produits et charges différés			
Provisions pour pensions et obligations similaires	14	45 181 039,08	41 167 491,10
Provisions pour charges -litiges fiscaux et sociaux			
Autres provisions pour charges -(impot/renouvellement des immobilisations en co			
Provisions et produits constatés d'avance			
Impôts différés passif	15	190 605,63	1 543 951,19
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		263 005 078,68	42 711 442,29
PASSIFS COURANTS			
Dettes parafiscalités céréalières			
Dettes intra -groupe	16	640 000 000,00	670 810 961,25
Interêts échus des obligations et des titres participatifs			
Fournisseurs matières premiers		1 236 951,66	3 793 340,81
Autres fournisseurs et comptes rattachés	17	7 399 113,46	47 265 117,47
Impôts		33 315 421,24	31 317 610,00
Autres dettes passifs courants	18	14 021 512,06	20 593 431,72
Trésorerie du passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		695 972 998,42	773 780 461,25
TOTAL GENERAL PASSIF		2 647 793 051,05	2 393 283 952,38
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 99728010499903

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	19	1 756 578 029,90	1 566 238 417,88
Ventes de marchandises		1 174 134,50	1 236 697,10
Ventes de produits finis		1 750 793 163,41	1 559 772 678,85
Ventes autres produits		556 542,39	395 327,34
Autres Prestations		4 054 189,60	4 833 714,59
Variation stocks produits finis et en cours		-12 705 917,36	11 528 743,87
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		617 454,55	853 407,71
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 744 489 567,09	1 578 620 569,46
Achats consommés		-1 410 759 309,15	-1 295 054 886,21
Services extérieurs et autres consommations	20	-34 051 875,38	-28 825 312,67
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 444 811 184,53	-1 323 880 198,88
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		299 678 382,56	254 740 370,58
Charges de personnel	21	-138 184 316,03	-133 087 981,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 246 167,00	-5 544 148,06
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	22	156 247 899,53	116 108 240,98
Autres produits opérationnels		18 146 369,55	28 465 316,53
Autres charges opérationnelles		-1 662 862,67	-1 018 136,91
Dotations aux amortissements et aux provisions	23	-31 995 558,99	-24 921 901,08
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-335 181 909,74	-333 168 913,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		334 054 083,80	347 622 705,92
V. RESULTAT OPERATIONNEL		139 608 021,48	133 087 311,67
Produits financiers	24	1 288 947,94	9 143 494,16
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		1 288 947,94	9 143 494,16
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		140 896 969,42	142 230 805,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	25	-31 366 223,00	-28 226 682,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 492 178,69	22 387,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 097 978 968,38	1 963 852 086,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 985 956 043,27	-1 849 825 574,87
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		112 022 925,11	114 026 511,20
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Éléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	26	112 022 925,11	114 026 511,20
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

